دكتــــور محمد محمد مصباح القاضى استاذ القانون الجنائى المساعد جامعة القاهرة.بنى سويف

الملامح الأساسية للقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ (بتعديل قانون قمع التدليس والغش)

1997

الناشر دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع ٢٢ عبد الخالق شروت - القاهرة

Š.

=====

أهمية تجريم الغش والتدليس في القاتون والشريعة الإسلامية

( أولا ) في القاتون :

\_\_\_\_\_

ا يتزايد الغش في مجال المواد الغذائية والمنتجات بصفة عامة يوما بعد يوم مع تزايد وسائل الخداع والإحتيال والسعى إلى الحصول على المكاسب غير المشروعة ، وعلى الأخص التطور الهائل في الوسائل التكنولوجية الذي ساعد على التمادي في هذا المسلك ، وفي هذا العصر زاد حجم الغش والخداع في التعامل نتيجة التقدم الواسع المدى في مجال العلوم الطبيعية والكيميائية والبيولوجية التي سهلت إمداد مرتكبي الغش بإمكانيات واسعة الإرتكاب هذه الجرائم .

وعلى الرغم من أن قانون العقوبات هو القانون العام فى مجال التجريم والعقاب إلا أنه قد تبين فى بعض الأحوال عدم كفايته لمواجهة صور وأشكال الإجرام الجديدة فى الوقت الذى نعيش فيه ، ولذلك كان لابد من تدخل المشرع بطريق أكثر منهجية ومنطقية تسمح بمواجهة كل حالات الغش والخداع ، أي بالعمل على ملائمة التشريع العقابى الوسائل الجديدة الغش عن طريق سن القوانين التى تضرب بيد من حديد على أيدى الغشاشين فى كل مكان .

٢\_ كانت ولم نزل ظاهرة الغش ظاهرة تعكس وجها قبيحا

لسلوك بعض بنى البشر ، تُقدم عليه قلة فتعانى منه الكثرة ، وتنثرى منه فئة جشعة آثمة ، التدفع فئات شريفة كادحة ثمن ذلك النثراء السريع والربح الوفير ، مالا ودمعا ودما دون وازع من ضمير أو دين ولو كان ذلك على جنث الآخرين (١) .

"ـ ولم يكن المشرع إلا متصديا بالردع اللازم لهذا السلوك الإجرامي وعاملا على تطوير التشريع حتى يواجه به ما عساه أن يستجد من صور مستحدثة لهذا النشاط الآثم ، أو ما عساه أن يحقق به مزيدا من الردع إذا وجد أن الظاهرة لم يجد معها ردعا سابقا .

3 وعلى هذا النهج سار المشرع المصرى في تطور معالجته لظاهرة الغش منذ عام ١٨٨٣ وحتى الآن ، فبعد أن كانت معالجته لهذه الظاهرة تقتصر على نص واحد في قانون العقوبات ، إرتأى في عام ١٩٤١ أن يفرد للامر قانونا خاصا فأصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سعى لأن يحيط فيه بصور الغش الماثلة والمتوقعة آنذاك منذ أكثر من نصف قرن مضى ، ثم هو يتابع من بعد ما يستجد من أمر ليجرى على هذا القانون تعديلات كان آخرها وأبرزها ذلك التعديل الذي تم بموجب القانون رقم ١٠٦ لسنة

 على أن إستمرار هذه الظاهرة وتفاقمها في ظروف أخنت فيهاالبلاد بسياسة تحرير التجارة ورفع القيود من طريقها ،

 <sup>(</sup>١) انظر المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون بشأن تعديل أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس .

تمكينا لرخاء منتظر تسعى الدولة لتحقيقه بكل السبل ، يستوجب حتما تحقيق أقصى حماية ممكنه للمستهلكين أيا وأينما كانوا ، بل أن هذه الحماية لتمتد فى حقيقتها لتصل إلى كل الشرفاء من التجار والمنتجين والصناع والزراع ، وحسبنا فى ذلك أن نستحضر ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فى هذا الشأن عندما قالت :

" ولا يقف الضرر في الغش عند المستهلكين بل يتعداهم إلى كل من لم تفسد ذمته من المنتجين والصناع والتجار والزراع فهؤلاء لا حول لهم أمام منافسة غير مشروعة ، وهم بين أمرين إما أن يتتكبوا الغش ويلتزمون حدود الأمانة في المعاملة فيتعرضوا بذلك للخسارة أو إما أن تتهافت قواهم وتغلب عليهم شهوة الربح فيجاروا الغشاشين في غشهم لكي لا يستأثروا دونهم برواج السلعة وسهولة البيع ، وفي الحالين تضمحل النزاهة وتفسد الذمم وتذهب الثقة في الأسواق .

آ وفي فرنسا كان قانون العقوبات يتضمن نصوصا تتعلق بضمان سلامة المنتجات والمشروبات وتعاقب على الغش والخداع فيها . ثم صدر قانون أول أغسطس سنة ١٩٠٥ الذي يعاقب على الغش والخداع في البضاعة ، وأخيرا صدر قانون ١٠ يناير سنة ١٩٧٨ حول حماية وإعلام المستهلك ، حيث مد فيه المشرع الفرنسي نطاق الحماية القانونية إلى المنتجات والخدمات التي تخص

(١) المستهلك

٧- قد أظهر التطبيق العملى للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ عدم مواكبته لجرائم التدليس والغش التجارى التى تقع بالنسبة للبضائع . مما حدا بالمشرع إلى إحداث بعض التعديلات على أحكامه بالقوانين أرقام ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ، ١٩٢٨ لسنة ١٩٤٥ ، ١٩٨٠ لسنة ١٩٨٠ .

ورغم هذا لم تستطع هذه التعديلات أن تمنع أو تحد كثيرا من جرائم الغش أو التدليس ، الأمر الذى اقتضى معه إصدار القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٨ بتعديل أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش .

# ( ثاتيا ) في الشريعة الإسلامية :

-----

كما أن الإسلام حرم الغش والخداع وكل وسائل سلب مال الغير بالإحتيال لأنها تشكل إخلالا بالمبادئ والقيم الإنسانية وتشويه صورة الحياة البشرية ، ولقد بين لنا الرسول الكريم (عليه الصلاة والسلام) أن من يفعل ذلك ليس سائرا في منهج الإسلام القائم على الصدق والأمانة في المعاملات . وذلك فيما رواه أبو هريرة (رضى الله عنه ): أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مر على صرة

(۱) انظر الدكتور حسنى أحمد الجندى ، الحماية الجنائية للمستهلك ، الكتـاب الأول قانون قمع التدليس والغش ، دار النهضة العربية سنة ١٩٨٥ ص ٧ .

طعام فأدخل يده فيها فنالت أصابعه بلل فقال ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال أصابت السماء يارسول الله ، قال أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس: من غشنا فليس منا . وفى رواية: من غش فليس منا (١) .

كما نهى الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن الخلابة وهى كل أنواع الغش والخداع والإحتيال التى يستعملها البائع لتصريف بضائعه ، كما فى حديث حبان بن منذر الأنصارى الذى كان يخدع فى البيوع فقال له رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إذا بايعت فقل لا خلابة ()

ففى الصحيحين عن حكيم بن حزام قال : قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : " البيعان بالخيار مالم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما وإن كذبا وكتما محت بركة بيعهما (٣) " .

كما أمر الله ( سبحانه وتعالى ) بايفاء الكيل والميزان فيقول : " وأوفوا الكيل والميزان بالقسط "(<sup>1)</sup>.

وقد جاء الوعيد من الله الكاذبين ، فقال تعالى :

<sup>(</sup>۱) انظر صحيح مسلم جـ ۱ ص ۹۹ ، سنن ابن ماجـه جـ ٣ ص ٧٤٩ ، نيل الأوطار للشوكاني جـ ٥ ص ٣٣٩ .

<sup>(</sup>۲) انظر سنن النسائی جـ ۷ ص ۲۵۲ ، سنن أبـو داود جـ ۳ ص ۲۸۲ ، صحيح مسلم جـ ۹ ص ۱۷۲ .

<sup>(</sup>٣) راجع نيل الأوطار للشوكاني جـ ٥ ص ٢٠٨ .

<sup>(</sup>٤) سورة الأتعام آية رقم ١٥٢ .

" فنجعل لعنة الله على الكانبين " $^{(1)}$ . وقال : " قتل الخراصون " $^{(7)}$ . أى الكاذبون . وقال : " إن الله لا يهدى من هو مسرف كذاب " $^{(7)}$ .

عن ابن مسعود أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال:

" إن الصدق يهدى إلى البر وإن البر يهدى إلى الجنة ومايزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا ، وإن الكنب يهدى إلى النار ومايزال الرجل يكنب ويتحرى الكنب حتى يكتب عند الله كذابا "(أ) . وعن أبى يكنب ويتحرى الكنب حتى يكتب عند الله كذابا "(أ) . وعن أبى هريرة: عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقول: " آية المنافق ثلاث وإن صلى وصام ، وزعم أنه مسلم ، إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان "(٥) . وقال عليه الصلاة والسلام: " إلا أنبنكم باكبر الكبائر: الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين ، ألا وقول الزور ، ألا وشهادة الزور ، فمازال يكررها حتى قانا ليته سكت " .

ومن صور الكذب المنهى عنه شرعا الحلف الكانب الذى يلجأ إليه التجار عادة لتزبين السلعة للمشترى على أنها من أجود الأصناف فير نحون فيها ، وبالتالى يغترون ويخدعون ، والله يعلم

<sup>(</sup>١) سورة أل عمران آية رقم ٦١ .

<sup>(</sup>٢) سورة الذاريات آية رقم ١٠ .

<sup>(</sup>٣) سورة غافر أية رقم ٢٨.

<sup>(</sup>٤) راجع صحيح مسلم جـ ١٦ ص ١٦٠ .

<sup>(</sup>٥) راجع صحيح مسلم جـ ٢ ص ٤٦ .

أنهم لكاذبون فيما قالوه وآثمون في أيمانهم ، وفي ذلك يقول الله تعالى: " إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لاخلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم "(۱).

كما أخبر الله تعالى عن المنافقين بقوله: " ويحلفون على الله الكذب وهم يعلمون "(٢).

وكذلك قد نهى النبى (صلى الله عليه وسلم) التجار عن كثرة الحلف بصفة خاصة ، لما يترتب على ذلك من قلة التعظيم لله سبحانه وتعالى ومظنة التغرير بالمشترين ، فقال عليه الصلاة والسلام : " الحلف منفقه للسلعة ممحقه للبركة "(") " إن التجار هم الفجار فقيل : يا رسول الله أليس قد أحل الله البيع ؟ فقال : نعم ولكنهم يحلفون فياثمون ويحدثون فيكنبون"().

<sup>(</sup>١) سورة أل عمران أية رقم ٧٧ .

<sup>(</sup>٢) سورة المجادلة آية رقم ١٤.

<sup>(</sup>٣) رواه البخارى ص ٣٤٢.

<sup>(</sup>٤) رواه أحمد وغيره بإسناد صحيح .

# خطة الدراسة

يمكن تقسيم هذا البحث إلى خمسة مطالب على الوجه التالى:

المطلب الأول: تشديد العقوبات.

المطلب الثاتى: إضافة جزاءات جديدة .

المطلب الثالث : مد نطاق التجريم إلى أفعال جديدة .

المطلب الرابع: مسئولية الشخص المعنوى .

المطلب الخامس: إلغاء قرينة العلم.

ثم نرفق بالبحث ملحق يتضمن :

( أولا ) المذكرة الايضاحية لمشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

( ثاتيا ) تقرير اللجنة المشتركة .

( ثَالثًا ) أهم التعديلات التي وردت على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة

. 1911

# المطلب الأول تشديد العقوبات

\_\_\_\_\_

#### أولا :

---- تتص المادة الأولى من القانون رقم ٢٨١ لسده ١٩٩٤ على أنه: " يعاقب بالحبس مدة لا نقل عن سنة وبغرامة لا نقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع في أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية:

الية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .

٢ حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه
 من عناصر نافعة ، وبوجه عام العناصر الداخلة في تركيبها .

٣- نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي يعتبر فيها \_ بموجب الإتفاق أو العرف \_ النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشا إلى البضاعة سببا أساسيا في التعاقد.
٤- عدد أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاق تها أو عيارها.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا أرتكبت الجريمة المشار اليها في

الفقرة السابقة أو شرع فى إرتكابها بإستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو مكافي أو مكافية أو مكافية أو بإستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة .

ونتص المادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة المود (١) على أنه: " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ، ولا تجاوز ألف جنيه أو أيهما أكبر أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خدع أو شرع فى أن يخدع المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق فى أحد الأمور الآتية :

١ عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها أو كيلها أو وزنها أو طاقتها
 أو عيارها

<sup>(</sup>١) معدل بالقوانين أرقام :

ـــ ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ( الوقائع المصرية في ٣ يونيه سنة ١٩٤٨، العدد ٢٨ )

ـ ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ( الوقائع المصرية في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩، العدد ١١٩ ) .

ـ ٧٢٧ لسنة ١٩٥٥ ( الوقائع المصرية في ٣٠ من اكتوبر سنة ١٩٥٥، العند ٨٣ مكرر ) .

ـــ ٨٠ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ١٠ من يوليو سنة ١٩٦١ ، العدد ١٥٣ ) .

ـــ ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ٣١ من مايو سنة ١٩٨٠ ، العدد ٢٢ مكرر ) .

ــ ٢٨١ اسنة ١٩٩٤ ( الجريدة الرسمية في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ ، العدد ٥٢ تابع ) .

٢ ـ ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه .
 ٣ ـ حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة ، وبوجه عام العناصر الداخلة في تركيبها .

٤ نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها أو مصدرها في الأحوال التي
 ويعتبر فيها بموجب الإتفاق أو العرف \_ النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدر المسند غشا إلى البضاعة سببا اساسيا في التعاقد .

" وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تجاوز الفى جنيه أو بإحدى هائين العقوبتين إذا أرتكبت الجريمة أو شرع فى إرتكابها بإستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو بإستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو قياسها أو كيلها أو فحصها غير صحيحة. ولو حصل ذلك قبل إجراء العمليات المذكورة ".

وبالنظر إلى نص المادة الأولى في كل من القانونين نجد أن المشرع قد شدد العقوبة في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بالنسبة لجريمة الخداع أو الشروع فيه ، المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وذلك على الوجه التالى:

(أ) رفع الحد الأدنى لعقوبة الحبس من ثلاثة أشهر فى القانون الحالى إلى سنة ، كما رفع الحد الأدنى لعقوبة الغرامة من مائة جنيه إلى خمسة آلاف جنيه ، ورفع الحد الأقصى لهذه العقوبة من ألف

جنيه إلى عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

(ب) شدد القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ العقوبة المقررة في حالة توافر الظرف المشدد المنصوص في الفقرة الثانية من المادة الأولى فرفع الحد الأدنى لعقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنة ، كما رفع الحد الأدنى للغرامة من مائتى جنيه إلى عشرة آلاف جنيه ، ورفع الحد الأقصى لهذه العقوبة من ألفى جنيه إلى ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

#### ثانيا:

--- تتص المادة الثانية من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على أنه: " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر:

1 ـ كل من غش أو شرع فى أن يغش شينا من أغنية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبيعة أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الصناعية معدا للبيع وكذلك كل من طرح أو عرض للبيع أو باع شيئا من هذه الأغنية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو منتجات مغشوشة كانت أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه بذلك.

Y - كل من صنع أو طرح أو عرض للبيع أو باع مواد أو عبوات أو أغلفة مما يستعمل في غش أغذية الأنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات الطبيعة أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية على وجه ينفى جواز إستعمالها الطبيعية أو بقصد الغش وكذلك كل من حرض أو ساعد على إستعمالها في الغش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو بأية وسيلة أخرى من أى نوع كانت ، وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن عشرين ألف عن سنتين ولا تجاوز سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، إذا كانت الأغنية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو الحاصلات أو المنتجات المغشوشة أو الفاسدة أو التي بصحة الإنسان أو الحيوان وتطبق العقوبات المقررة في هذه المادة ولو كان المشترى أو المستهلك عالما بغش البضاعة أو بفسادها أو بانتهاء تاريخ صلاحيتها ".

ويتبين لنا من نص هذه المادة ما يلى :

(أ) أن المشرع شدد العقوبة في الجرائم الآتية:

اـ جريمة الغش أو الشروع فيه لشيئ من أغذية الإنسان أو الحيوان
 أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبيعية أو من المنتجات الصناعية .

٢ جريمة البيع أو العرض أو الطرح للبيع الشيئ من هذه الأشياء
 إذا كانت مغشوشة أو فاسدة أو أنتهى تاريخ صلاحيتها مع علمه
 بذلك .

٣ـ جريمة من صنع أو طرح أو عرض البيع أو باع موادا أو
 عبوات أو أغلفة مما يستعمل فى غش هذه الأشياء ومن حرض أو
 ساعد على إستعمالها فى الغش .

ا ـ رفع الحد الأدنى لعقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنة،
 والحد الأقصى من ثلاث سنوات إلى خمس .

٢- رفع الحد الأدنى للغرامة من مائة جنيه إلى عشرة
 آلاف جنية و الحد الأقصى من ألف جنية إلى ثلاثين ألف جنيه أو
 ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر

٣- ألغى تخبير القاضى بين الحبس و الغرامة ليصبح توقيع
 عقوبتى الحبس والغرامة معا وجوبيا .

٤- اتجه المشرع إلى إضافة وصف الطبية إلى تعبير العقاقير الوارد فيها ، والتى أسبقها بالنباتات ثم أردف ذلك بتعبير الأدوية النص (أو العقاقير أو النباتات الطبية أوالادوية) (١) .

ينسحب التشديد العقابي الذي استهدفة القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ إلى العقاقير الطبية والأدوية ، وعلى تقدير أن المراد

<sup>(</sup>١) نلاحظ أن مشروع القانون الوارد من الحكومة لم يتضمن النص على النباتات ، كما أن اللجنة التشريعية الدستورية لم تضفها في التعديل .

بلفظ العقاقير في باقى النصوص القائمة ، هو العقاقير الطبية كما أضاف القانون المنتجات الصناعية إلى المواد المقصود حمايتها من الغش .

(٥) اعتد القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ أيضا بتاريخ الصلاحية أساسا التعامل مع المنتجات التي يحدد لها تاريخ صلاحية مساويا في ذلك بين فساد المنتج أو غشه أو انتهاء تاريخ صلاحيته . (ب) شدد المشرع العقاب عند توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثالثة من المادة (٢) ، والمتمثل في كون الأشياء المغشوشة أو المواد التي تستعمل في الغش ضارة بصحة إنسان أو حيوان على الوجه التالى:

الفع الحد الأدنى لعقوبة الحبس من سنة إلى سنتين
 ورفع الحد الأقصى من خمس سنوات إلى سبع سنوات .

٢ رفع الحد الأدنى للغرامة من خمسمائة جنيه إلى عشرين ألف جنيه ، والحد الأقصى من ألفى جنيه إلى أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

٣ـ جعل المشرع في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ توقيع العقوبتين معا الحبس والغرامة وجوبيا على القاضي ، فلا يجوز له أن يختار إحداهما كما هو الشأن في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

#### ثالثا:

--- تتص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٨١ لسنة المهد ١٩٩٤ على أنه: " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه

أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو إحدى هاتين المعقوبتين كل من حاز بقصد النداول لغرض غير مشروع شيئا من الأغنية أو الحاصلات أو المنتجات او المواد المشار إليها في المادة السابقة . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت هذه الحيازة لعقاقير أو نباتات طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الإنسان أو الحيوان .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا كانت الأغنية أو الحاصلات أو المنتجات أو العقاقير أو المنتجات أو الأدوية أو المواد المشار إليها في المادة السابقة ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان ".

(أ) نلاحظ أن المشرع في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ قد شدد عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة (٣) وهي جريمة الحيازة بغير سبب مشروع لشيئ من الأشياء المشار اليها في المادة (٢) دون أن تشترط العلم بحالتها ، على خلاف ما ذهب إليه مشروع هذا القانون ، وأيضا في ما نص عليه القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ حيث كان كل منها يشترط العلم بهذه الحالة .

ونجد من أهم مظاهر هذا التشدد الوارد في هذه المادة كما يلى :

ا ـ رفع الحد الأدنى لعقوبة الحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة أشهر .

٢ رفع الحد الأدنى للغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثة آلاف جنيه والحد الأقصى من ألف جنيه إلى عشرة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

(ب) شدد هذا القانون العقاب عند توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٣) والمتعلق بكون الحيازة لعقاقير طبية أو أدوية مما يستخدم في علاج الإنسان أو الحيوان ، وكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقصر الحيازة على عقاقير طبية دون الأدوية والتي تستخدم في علاج الحيوان فقط دون الإنسان .

ا ـ رفع المشرع الحد الأدنى لعقوبة الحبس من ستة أشهر
 إلى سنة .

٢ رفع أيضا الحد الأدنى للغرامة من خمسمائة جنيه إلى خمسة آلاف جنيه والحد الأقصى من ألفى جنيه إلى عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر.

٣ـ ألغى القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ تخيير القاضى بين
 عقوبتى الحبس والغرامة فأصبحتا وجوبيتين .

(ج) شدد المشرع العقاب فى هذا القانون عند توافر الظرف المشدد المنصوص عليه فى الفقرة الثالثة من المادة (٣) المتعلقة بكون الحيازة للأشياء المشار إليها فى المادة (٢) إذا كانت ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان .

الف جنيه إلى عشرة الأف جنيه إلى عشرة الله جنيه إلى عشرة الله جنيه والحد الأقصى من ثلاثة الله جنيه إلى ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر.

٢ ألغى تخيير القاضى بين عقوبتى الحبس والغرامة
 فأصبحنا وجوبيتين .

٣ أبقى المشرع فى القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على
 عقوبة الحبس فى حديها ، حيث لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس
 سنوات .

والواقع أن هذه العقوبة مناسبة ولا تحتاج إلى تشديد وهذا ما دفع المشرع إلى الإبقاء عليها دون تعديل .

رابعا:

---- تنص المادة (٣)<sup>(۱)</sup> مكرر من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على أنه :

" يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات

<sup>(</sup>۱) عدل المشرع المادة (٤) من القانون رقم ٤١ اسنة ١٩٤٨ بالمادة (٣) مكرر من القانون رقم من القانون رقم ١٩٤٨ اسنة ١٩٩٤ ، وكانت تنص المادة (٤) من القانون رقم ٨٤ اسنة ١٩٤١ على أنه: " يحظر استيراد شبئ من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير الطبية أو من الحاصلات الزراعية أو الطبية يكون مغشوشا أو فاسدا ، غير أنه يجوز السلطة المختصة أن تسمح بابخالها في القطر أو بتداولها أو باستعمالها لأى غرض آخر مشروع ، وذلك في خلال الأربع والعشرين ساعة من الطلب المقدم إليها وبالشروط التي يصدر بها قرار وزارى =

وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر كل من استورد أو جلب إلى البلاد شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية يكون مغشوشا أو فاسدا أو انتهى صلاحيته مع علمه بذلك . وتتولى السلطة المختصة إعدام تلك المواد على نفقة المرسل إليه ، فإذا لم يتوافر العلم تحدد له السلطة المختصة ميعادا لإعادة تصدير المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها إلى الخارج ، فإذا لم يقم بذلك في الميعاد المحدد تعدم تلك المواد على نفقته .

ويتبين من هذه المادة أن المشرع شدد العقوبة على من يستورد أو يجلب أو يدخل إلى البلاد شيئا من المواد المشار إليها مع علمه بأنها مغشوشة أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها وذلك على الوجه التالى:

ا ـ رفع الحد الأدنى للحبس إلى سنة ، والحد الأقصى إلى خمس سنوات .

<sup>=</sup> إذا رفض الطلب ولم يقم صاحب الشأن بإعادة تصدير ها فى الخارج فى الميعاد الذى تحدد السلطة المختصة تعدم المواد أو العقاقير أو الحاصلات على نفقة المرسل إليه ، ويجوز أن تبين الحالات التى تعتبر فيها المواد والعقاقير مغشوشة أو فاسدة ويكون ذلك بقرار وزارى " وتم تعديل هذه المادة فى مشروع القانون الوارد من الحكومة على اللجنة التشريعية والدستورية بمجلس الشعب بالمادة (٤) منه .

٢\_ رفع الحد الأدنى للغرامة إلى خمسة وعشرين ألف جنيه والحد الأقصى إلى مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

٣ـ ألزم المشرع صاحب الشأن بإعدام تلك المواد المشار اليها على نفقته إذا كان يعلم بأنها مغشوشة أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها . فإذا انتفى العلم لدى صاحب الشأن حددت السلطة المختصة له ميعادا لإعادة تصدير المواد الفاسدة أو المغشوشة أو التى انتهى تاريخ صلاحيتها فإذا لم يقم بذلك فى الميعاد المحدد قامت السلطة المختصة بإعدام تلك المواد على نفقته .

#### خامسا:

===== تتص المادة (٤) من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على أنه: " إذا نشأ عن إرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد (١، ٢، ٣ مكرر) من هذا القانون المناصوص عليها في المواد (١، ٢، ٣ مكرر) من هذا القانون إصابة شخص بعاهة مستديمة فتكون العقوبة السجن وغرامة لا تـقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر وإذا طبقت حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة . وإذا نشأ عن الجريمة وفاة شخص أو أكثر تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر " .

ويتضح لنا من هذه المادة أن القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ قد شدد العقوبة على الوجه التالى :

## (أ) حالة الإصابة بعاهة مستديمة:

١ نص على عقوبة السجن إذا نشأ عن إرتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ( ١ ، ٢ ، ٣ مكرر ١ ) إصابة شخص بعاهة مستديمة .

٢ ألزم المحكمة إذا طبقت حكم المادة ١٧ من قانون
 العقوبات بعدم النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة .

" رفع المشرع الحد الأدنى لعقوبة الغرامة إلى خمسة وعشرين ألف جنيه بدلا من ألف جنيه ، والحد الأقصى أربعين ألف جنيه بدلا من ألفى جنيه ، أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

# (ب) حالة وفاة شخص أو أكثر:

أما إذا ترتب على إرتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ( ١ ، ٢ ، ٣ مكرر ) من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ تكون العقوبة (١):

١\_ الأشغال الشاقة المؤبدة .

٢ ـ الغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه و لا تجاوز

<sup>(</sup>۱) كانت المادة (۲) مكرر من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ تعاقب على هذه الجريمة بالأشغال الشاقة المؤقئة أو السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز أربعة آلاف جنيه .

مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر.

#### سادسا:

---- تتص المادة (٥) من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على أنه: "يجوز بقرار من الوزير المختص فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو الأدوية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المواد المعدة للبيع بإسم معين أو في أية بضائع أو منتجات أخرى .

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جينه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب أو صنع أو أنتج بقصد البيع أو باع أو عرض أو طرح البيع أو حاز أو أحرز بقصد البيع أو استورد مواد مركبة أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام هذا القرار مع علمه بذلك ".

ونلاحظ هنا أن المشرع شدد العقوبة في حالة مخالفة القرار الصادر من الوزير المختص بشأن فرض حد أدنى معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو الأدوية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو المعدة للبيع بإسم معين .

كما أضاف المشرع في هذا القانون عبارة أو في أية بضائع أو منتجات أخرى ، وذلك لمجابهة ما يستجد من منتجات أو سلع . ويظهر تشديد العقوبة على الوجه التالي :

الحد الأدنى الحبس عن الحد الأدنى العام وهو أربعة وعشرون ساعة إلى سنة .

٢\_ رفع الحد الأدنى للغرامة إلى عشرة آلاف جنيه بدلا من خمسة جنيهات ، والحد الأقصى إلى عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من مائة جنيه .

#### سايعا:

---- تتص المادة (٨) من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على أنه: " تقضى المحكمة في حالة الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بنشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه ".

فقد شدد المشرع العقوبة التكميلية المنصوص عليها فى المادة (٨) وهى نشر الحكم الصادر فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد السابقة بجعل النشر وجوبيا فى جريدتين يوميتين بدلا من جواز نشر الحكم فى جريدة أو جريدتين أو لصقه فى الأمكنة التى تعينها المحكمة لمدة لا تجاوز سبعة أيام وهذا التشديد أكثر ردعا للمحكوم عليه .

ونتين فيما يلى أهمية نشر الحكم الصادر بالإدانة وحكمه في القانون المقارن والقانون المصرى:

#### ١\_ أهميته :

------ نشر الحكم جزاء آخر يكمل الجزاء الأصلى ينص عليه القانون العام في حالات قليلة . ولكن قانون العقوبات الإقتصادي يستعين به على نطاق واسع لما له من أثر فعال في

مكافحة الجريمة الإقتصادية ، فهو يصيب المحكوم عليه فى إعتباره لدى زبائنه الذين يعتمد عليهم فى كسب عيشه وتتمية دخله ، وليس أقسى عليه من أن يسمع عنه هؤلاء من الصحافة وغيرها من وسائل الإعلام أنه ليس محلا للثقة ، ومن لم تسمح له الفرصة لمعرفة ذلك عنه فسيجد الحكم معلقا على واجهة المنشأة . فالتشهير بالمحكوم عليه قد يكون أبلغ أثرا من العقوبة الأصلية التى قد يظل تنفيذها خافيا عن الجمهور الذى يتعامل عادة مع المحكوم عليه .

فلا غرو إذن أن يجد النشر تحديثا من جمهور الفقهاء وأن يوصى مؤتمر روما بإدخاله في قانون العقوبات الإقتصادي ، ومع ذلك لم يسلم النشر من النقد فقد قال عنه بعض الشراح أنه يحقق نتيجة عكسية فينقلب إلى دعاية لصالح المحكوم عليه في بعض الجرائم ، وعلى الخصوص في جرائم التموين فالجمهور عادة لا يهتم بارتفاع ثمن السلعة بقدر اهتمامه بالحصول عليها ، نشر الحكم وسيلة لتعريف الجمهور بالمكان الذي يجدون فيه حاجاتهم (۱).

#### ٧ ـ القاتون المقارن:

------- نشر الحكم بالإدانـة من العقوبات التى ترددت كثيرا في القوانين البلجيكية ، فبعضها يجيز النشـر بواسطة الراديو والأفلام ، والحكم بالنشر إختياري ولكن لا يجوز

(1) انظر فوان ــ المجلة الدولية لقانون العقوبات سنة ١٩٥٦ ص ٤٣٩ ، مشار إليه الدكتور محمود محمود مصطفى ، الجرائم الإقتصادية في القانون المقارن ، الجزء الأول ص ١٧٦ . للمحكمة أن تأمر بوقف تتفيذه حتى ولو قضت بوقف تتفيذ العقوبات الأخرى .

وينص قانون العقوبات الهواندى الصادر سنة ١٩٥٠ بنشر الحكم الصارد بالإدانة وقد أثبتت تجربة تطبيقه أنه ذو أثر كبير في الحد من الجرائم الإقتصادية ، وخصوصا في محاربة الاتجار في السلع الرديئة .

وقبل سنة ١٩٤٢ لم يكن قانون العقوبات السويسرى ينص على نشر الحكم ضمن العقوبات ، ولكن كثيرا من القوانين السويسرية نصت عليه قبل ذلك ، وأثبتت التجربة أنه ذو أثر فعال وأن خشية تطبيقه تثير الرعب لدى المتهمين .

وتجيز المادة ٢٦ من قانون العقوبات اليوغسلافي الصادر سنة ١٩٦٠ المحكمة أن تقضى بنشر الحكم وذلك إذا كان النشر سيعاون في درء خطر يهدد حياة الناس أو صحتهم أو كانت هناك أسباب أخرى تجعل النشر ذا فائدة . وتحدد المحكمة في حكمها وسيلة النشر بالاذاعة أو الصحافة أو بهما معا ، كما تحدد موضوع النشر .

# ٣\_ القانون المصرى:

----- وفى التشريع المصرى يحتل نشر الحكم الصادر بالإدانة مركزا بارزا بين العقوبات منذ بدء ظهور قانون العقوبات الإقتصادى .

فالمادة ٥٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالتموين تتص على أن : " تشهر ملخصسات جميع الأحكام التى تصدر بالإدانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بحروف كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها . ويعاقب على نزع هذه الملخصات أو إخفائها بأى طريقة أو إتلافها بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة أشهر أو بغرامة لا تجاوز عشرين جنيه .

وإذا كان الفاعل هو أحد المسئولين عن إدارة المحل أو أحد عماله فيعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة " .

ونصت المادة (١٦) من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح على أن: "تشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالإدانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع مكتوبة بحروف كبيرة وذلك لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها لمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة ".

أما الفقرة الثانية من هذه المادة فقد جاءت مطابقة للفقرة الثانية من المادة (٥٧) من قانون التموين .

ويلاحظ أن شهر الحكم بالإدانة فى القانونين عقوبة تبعية لا يلزم النص عليها فى الحكم كما يلاحظ أن المادة ٥٧ لم تقضى بنشر الحكم إذا صدر بالغرامة .

ومن الواضح أنه لا توجد مــا يــبرر الإختـــلاف بيـن قـــانونــى التموين والتسعير الجبرى . وتنص المادة ٥٦ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالبنوك والإنتمان على ما يأتى: " وفى جميع الأحوال تقضى المحكمة بنشر ملخص الحكم الصادر بالإدانة فى جريدة أو أكثر أو بشهره بأى طريق آخر وذلك على نفقة المحكوم عليه .

والنشر هنا عقوبة تكميلية وجوبيا وإذا كان يلزم أحيانا أن تختلف وسيلة النشر بحسب إختلاف الجريمة المحكوم فيها ، فإنه لا مبرر لأن تكون العقوبة تبعية في صورة وتكميلية وجوبية في صورة أخرى ، وإن كان من المفهوم أن يكون النشر واجبا في بعض الأحوال وإختياريا للمحكمة في أحوال أخرى فيلزم أن ينسج الشارع على سياسة حتى يستقيم منطق التشريع .

#### : Lial

==== تتص المادة (١٠) من القانون رقم ٢٨١ اسنة 199٤ على أنه: "مع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٤٩، ٥٠) من قانون العقوبات تكون العقوبة في حالة العود إلى إرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد (٢، ٣، ٣مكرر) من هذا القانون السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز ستين ألف جنيه أو ما يعادل مثلى قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، وإذا طبقت المحكمة حكم المادة (١٧) من قانون العقوبات في هذه الحالة فلا يجوز النزول

<sup>(</sup>١) انظر النكتور محمود محمود مصطفى ، الجرائم الإقتصادية فى القانون المقارن ، الجزء الأول ، المرجع السابق ص ١٧٨ .

بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة ، ويجوز للمحكمة أن تقضى بغلق المنشأة المخالفة لمدة لا تجاوز سنة ، كما يجوز لها أن تحكم بالغاء رخصتها وذلك دون الإخلال بحقوق العمال قبل المنشأة وتعتبر متماثلة في العود الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المفانون والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية والمادتين (١٩، ١٩) من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ في شأن الوزن والقياس والكيل ، وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي قانون آخر بقمع التدليس والغش ". ويتبين لنا من هذه المادة أن المشرع قد شدد العقوبة فضلا عن إضافتها عقوبات جديدة لم ينص عليها القانون رقم ٨ لسنة

( أولا ) تشديد العقوبة في حالة العود إلى إرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد (٢ ، ٣ ، ٣مكرر) لتصبح السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات بدلا من الحبس وأضاف عقوبة المغرامة التي لا تقل عن سنين ألف جنيه أو ما يعادل مثلى قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر .

(ثانيا) ألزم المشرع المحكمة عند تطبيق المادة (١٧) من قانون العقوبات بعدم النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن الحبس مدة سنة واحدة .

### تاسعا:

. 1981

---- تتص المادة (١١) من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على أنه: " ..... ولمأمورى الضبط القضائي أخذ عينات

من تلك المواد والقيام بفحصها أو تحليلها فى المعامل التى تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون ووفقا للإجراءات المقررة بها ".

فقد عدلت هذه الفقرة من المادة (١١) بحيث تلزم مأمورو الصبط القضائي بأخذ عينات من المواد التي يسرى عليها هذا القانون لفحصها وتحليلها في المعامل التي تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون ، ووفقا للإجراءات المقررة بها .

# المطلب الثانى إضافة جزاءات جديدة

من الجزاءات الجديدة التي أضافها المشرع في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ :

=========

١\_ هي عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة (١٠)
 عرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز ستين ألف جنيه أو
 ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر ".

٢\_ غلق المنشأة لمدة لا تجاوز سنة .

٣\_ إلغاء رخصتها المنصوص عليها في المادة (١٠)

٤\_وقف نشاط الشخص المعنوى وإلغاء الترخيص لـه فى حالة العود المنصوص عليها فى المادة (٦) مكرر (١) من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

وسوف نبين فيما يلى غلق المنشأة ، أما وقف نشاط الشخص المعنوى فسنتناوله عند الحديث عن مسئوليته .

غلق المنشأة:

(أ) الطبيعة القاتونية للغلق:

اختلف الفقهاء في تحديد الطبيعة القانونية ، والرأى الغالب في الفقه الفرنسي أنه جزاء يجمع بين صفات العقوبات والتدابير الإحترازية ، فالغلق عقوبة تكميلية يحكم بها إلى جانب العقوبة الأصلية ، ويقصد بها ردع الجاني ، ويقترب الغلق من التدابير الإحترازية في أنه يقصد به منع المنشأة من مزاولة نشاطها نظرا لتواجدها في حالة خطرة على النظام العام (۱).

وقلما ينص القانون العام على الغلق ، ولكن يكثر النص عليه بأن عليه في الجرائم الإقتصادية كجزاء تكميلي . وقد اعترض عليه بأن أثره لا يقتصر على الجانى بل يمتد إلى غيره ممن لم يساهموا في الجريمة ، فلا يتحقق فيه مبدأ شخصية العقوبة ومن هؤلاء الغير دائن المنشأة أو البائع الذي لم يتقاضى ثمن المبيع ومالك المبنى أو الأدوات والالآت المستعملة فيه ، وفضلا عن ذلك فإن عقود الإيجار لا تسرى في مدة الغلق ، سواء كانت متعلقة بالأشخاص أو بالأشياء

Merle et vitu, traite de Droit Criminel, Paris, Gujas (1) 1976, p. 104

بما يترتب عليه الإضرار بالعمال وأصحاب الأشياء ، ولذلك يرى بعض الفقهاء الإلتجاء إلى تقليل حجم المنشأة بدلا من غلقها ، وإذا كان الغلق هو الوسيلة الوحيدة لمنع تكرار الجريمة فليكن ذلك فى الجرائم الخطيرة (١).

ويثبت التطبيق العملى أن الغلق عقوبة فعالة فى إزالة الإضطراب الذى أحدثته الجريمة ومنع تكرارها فى المستقبل، فضلا عن أنها تحقق العدالة وتعيد التوازن بين المراكز الإقتصادية للمنشأت المتشابهة، ولذلك تستعين كافة القوانين بالغلق المكافحة الجرائم الإقتصادية.

وتقول محكمة النقض عن الغلق " أن القانون إذ نص على إغلاق المحل الذى وقعت فيه المخالفة ، لم يشترط أن يكون مملوكا لمن تجب معاقبته على الفعل الذى أرتكب فيه ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصى ، لأن الإغلاق ليس عقوبة مما يجب وقيعها على من ارتكب الجريمة دون غيره ، وإنما هو في حقيقته من التدابير الوقائية التي لا يحول دون توقيعها أن تكون آثارها متعدية إلى الغير ، ولا يجب إختصام المالك في الدعوى عند الحكم بالإغلاق إنما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه (٢).

<sup>(</sup>١) انظر استاذنا الدكتور محمود محمود مصطفى ، الجرائم الإقتصادية ، الجزء الأول ص ١٦٨ .

 <sup>(</sup>۲) نقض ۲۲ دیسمبر سنة ۱۹٤۷ مجموعة القواعد القانونیة جـ ۱ رقم ۲۹۹
 ص ۲۳۱ ، نقض ۲۰ نوفمبر سنة ۱۹۵۰ مجموعة أحكام النقض س ۲ رقم ۱۲
 ۲۲ ص ۱۲۰ .

فالغلق حتى فى القانون العام يجمع بين معنى العقوبة ومعنى التدبير الوقائى، وفيما يتعلق بشخصية الجزاء لا يختلف التدبير الوقائى عن العقوبة ، فالمبدأ أن التدبير الوقائى لا يوقع إلا بالنسبة لمن ساهم فى الجريمة (١).

# (ب) الغلق في التشريع المقارن:

\_\_\_\_\_\_\_

قد يكون الغلق جزئيا أو كليا ، وقد يكون مؤقـتا أو بصفة مستديمة ، ويستحسن الأخـذ بالغلق الجزئـى المؤقـت إذا كان يكفى لتحقيق الغرض .

يجيز القانون الهولندى الغلق لمدة لا تجاوز سنة ، والقانون الفرنسى لا يعرف الغلق الجزئى ، ولكنه ينص على الغلق النهائى .

فإذا كانت مدة الغلق المحكوم بها تزيد على سنتين وجب أن تباع المنشأة بالمزاد العلنى إذا كانت مملوكة للمحكوم عليه ، وعندند تنتقل حقوق الدائنين إلى ثمن المبيع ، وللمالك أن يطلب من رئيس المحكمة التصريح له شخصيا بإستعادة المنشأة ، وأخيرا يكون المحكوم عليه ملتزما بأجور عمال المنشأة ومستخدميها عن ثلاثة الشهور الأولى للغلق .

وقد كان القانون الألماني الصادر سنة ١٩٤٩ ينص على الغلق الكلى ، كما كان ينص على مجرد تقبيد النشاط ، وكان ينص

<sup>(</sup>۱) انظر الدكتورة أمال عبد الرحيم عثمان ، شرح قانون العقوبات الإقتصادى في جرائم التموين سنة ۱۹۸۱ ، دار النهضة العربية ص ۱۹۰ .

كذلك على الغلق المؤقت والغلق النهائي . ويظل صاحب العمل مسئولا عن أجور العمال في مدة المهلة المقررة لإنهاء عقد العمل .

والقانون المصرى يتضمن النص على الغلق في جراتم متعددة فالمادة التاسعة من قانون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح (القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠) تتص على أنه يجوز الحكم بغلق المحل مدة أسبوع وجوبيا . وتجيز المادة (٢٢٣) من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥١ الحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز أسبوعا وذلك عند مخالفة صاحب العمل للمرة الثالثة الأحكام الخاصة بتحديد ساعات العمل . وتجيز المادة (٢٣٠) إغلاق المكان الذي اتفذه الجاني مقرا لمزاولة أعمال نقابية بالمخالفة لأحكام القانون المنكور . وطبقا للمادة (٨٥) لا يمنع إغلاق المنشأة من الوفاء بجميع وطبقا للمادة (٨٥) لا يمنع إغلاق المنشاة من الوفاء بجميع الإلتزامات ، وفي مدة إغلاقها يبقى عقد إستخدام العمال قائما .

أما قانون العقوبات الإيطالي كان ينص على غلق المنشأة إلا أن المشرع رأى حذف هذا الجزاء نظرا لعدم أهميته .

وفى فرنسا نصت المادة (٤٩) من المرسوم بقانون الصدر فى ٢ يونيه سنة ١٩٤٥ بشأن الجرائم الإقتصادية على أنه يجوز للمحكمة أن تقضى بصفة بوقتة أو دائمة بإغلاق المحل أو المصنع أو المتجر أو المكتب الخاص بالمحكوم عليه أو الذي يديره أو يشرف عليه .

# (ج) رأينا في الموضوع:

فى الواقع أن غلق المنشأة رغم ما له من أهمية للوقاية من الأفعال الضارة أو الخطرة فى مجال النشاط الإقتصادى إلا أن له عيوبا أهمها أن أثره يمتد إلى الغير ، ولذلك يتعين أن يكون تطبيقه فى أضيق نطاق ، وأن يحاط ذلك بالضمانات الكافية ، وأهمها أن يقتصر حق إصداره على السلطة القضائية حماية للحريات والحقوق الفردية مع عدم الإخلال بحقوق الغير قبل المنشأة .

وهذا ما أكدته المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٩٣ حيث نصت على أنه: "يجوز المحكمة أن تقضى بغلق المنشأة المخالفة لمدة لا تجاوز سنة ، كما يجوز لها أن تحكم بالغاء رخصتها وذلك دون الإخلال بحقوق العمال قبل المنشأة (١).

<sup>(</sup>۱) يحكم بغلق المنشأة في حالة العود إلى إرتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ( ۲، ۳، ۳مكرر) من القانون رقم ۲۸۱ لسنة 199٤.

# المطلب الثالث مد نطاق التجريم

\_\_\_\_\_

استحدث المشرع في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ تجريم الإستيراد أو الجلب أو الإدخال لمادة من المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها مع العلم بذلك ، وكذلك تجريم الإهمال أو عدم الإحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة ، والذي يترتب عليه إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد (٢ ، ٣مكرر) من هذا القانون .

(أولا) تجريم الإستيراد أو الجلب لمادة مغشوشة أو فاسدة :

\_\_\_\_\_

# (أ) علة التجريم:

-------

استحدث القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ تجريم الإستيراد أو الجلب أو الإدخال لمادة من المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التى انتهى تاريخ صلاحيتها بإعتبار أن هذه الأفعال تمثل المنبع لباتى الجرائم.

فلم يعد الخطر منصرفا فقط إلى الإستيراد المواد المشار اليها في المادة (٣) مكرر كما كان في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بل أنه ممند إلى الإستيراد أو الجلب أو إدخال أي شيئ من المواد المغشوشة أو الفاسدة إلى البلاد ، وذلك لمواجهة الحالات التي لا

تكون المواد المغشوشة أو الفاسدة قد وردت إلى البلاد بطريق الإستيراد حيث يمتد التأثيم إلى حالات التهريب وإدخال السلع بصحبة الركاب .

ولتحقيق مزيد من الحماية للمستهلك أضاف المشرع فى القانون الجديد فى مجال التأثيم ما انتهى تاريخ صلاحيت من المواد المنصوص عليها ، مساويا فى ذلك بين هذه الصورة وصورة الغش وفساد السلعة .

وترجع العلة من حظر الإستيراد أو الجلب أو الإدخال للأغنية المغشوشة هى الحيلولة دون دخول هذه الأغنية إلى البلاد لسبب غير مشروع ، حتى لا يمكن صاحب الشأن من إستلام البضاعة ثم بيعها في غفلة من الرقابة . ولذلك خول المشرع الحكومة الحق في إعدام هذه البضاعة قبل خروجها من الدائرة الجمركية .

# (ب) أركان الجريمة:

------

تقوم هذه الجريمة على ثلاثة عناصر:

العنصر الأول: محل التجريم:

ومحل التجريم كما حددته المادة (٣) مكرر من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ هو أى شيئ من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية يكون مغشوشا وفاسدا .

ا ـ قد يكون الحظر مواد غذائية للإنسان أو الحيوان ، وهكذا يسوى القانون في الحظر بين غذاء الإنسان وغذاء الحيوان أيا كانت الصورة التي عليها هذا الغذاء سواء كان في شكل حبوب أو لحوم أو خضراوات أو فاكهة طازجة أو محفوظة وأيا كان البلد المستورد منها هذه الأغذية (۱).

٢\_ يشمل الحظر العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية وكان القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ يقصر الحظر في هذه الحالة على العقاقير الطبية ، أما القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ قد وسع نطاق الحظر ليشمل أيضا النباتات الطبية والأدوية .

ويستوى أن يكون هذه العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية خاصة بالوقاية أو العلاج أو التشخيص الطبى وسواء كانت تستعمل من الظاهر أو الباطن .

" يتطرق الحظر ايضا على الحاصلات الزراعية أو المنتجات الطبيعية أو المنتجات الصناعية ، والأخيرة أضافها القانون الجديد ، فلم تكن قائمة في القانون المعدل ، ويشترط لتطبيق هذا النص أن تكون هذه المواد مغشوشة أو فاسدة .

#### العنصر الثاتي : الركن المادى :

يتمثل النشاط المادى في هذه الجريمة على الإستيراد أو الجلب لشيئ من الأشياء المنصوص عليها في المادة (٣) مكرر.

(١) انظر الدكتور حسنى أحمد الجندى ، الحماية الجنائية للمستهلك ، الكتاب
 الأول قانون قمع الغش والتدليس سنة ١٩٨٥ ، دار النهضة العربية ص ٢٨١ .

ويقصد بالإستيراد: إدخال الشيئ إلى الأراضى المصرية إما عينا بدخولها مع صاحبها ، وإما عن طريق شحنها وتحويلها من الخارج إلى البلاد .

ويعنى بالجلب بكل واقعة يتحقق فيها إدخال المواد المغشوشة أو الفاسدة إلى أراضى الدولة بأية وسيلة (١) ، وكذك كل واقعة يتحقق بها نقل الشدئ على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها والمنصوص عليها .

وتعتبر الجريمة تامة بمجرد إدخال البضاعة المغشوشة أو الفاسدة أو التى انتهى تاريخ صلاحيتها إلى المياه الاقليمية للدولة أو فضائها الجوى . ولا تقع الجريمة إلا إذا اجتازت الأشياء المحظورة للحدود السياسية للبلاد اجتيازا ماديا أو حقيقيا . ويرجع فى تحديد الحدود السياسية للبلاد إلى مبادئ القانون الدولى العام (٢).

ولا يدخل فى نطاق الفعل المادى المكون لهذه الجريمة التعاقد على هذه الأشياء وهى مازالت فى الخارج وفى طريقها إلى الشحن ، وتتم الجريمة قانونا بإدخال المواد المنصوص عليها فى المادة (٣) مكرر إلى الأراضى المصرية . فإن ضبطت هذه الأشياء فى الدائرة الجمركية وهى على حالة الغش والفساد قبل دخولها البلاد

<sup>(</sup>١) انظر الدكتور ادوار غالى الذهبي ، جرائم المخدرات ، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٨ .

<sup>(</sup>۲) انظر الدكتور محمد حافظ غانم ، مبادئ القانون الدولى العام سنة ۱۹۲۷ \_\_ واستاننا الدكتور محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، دار النهضة العربية سنة ۱۹۸۸ .

وقفت الجريمة عند مرحلة الشروع فيها .

العنصر الثالث : الركن المعنوى :

تعتبر جريمة إستيراد أو جلب المواد المنصوص عليها في القانون جريمة عمدية ، يكفي لقيامها توافر القصد العام ، ولا يشترط القانون فيها توافر قصد خاص ، وعلى ذلك يكفي نبوت النية على إرتكاب فعل الإستيراد أو الجلب لهذه المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها والعلم بأنها على تلك الحالة (١).

ويتعين على المحكمة أن تستظهر دائما القصد الجنائي في تلك الجريمة والتثبت من توافره ومن كون السلعة المضبوطة مغشوشة أو فاسدة .

# (ج) العقوبة:

\_\_\_\_

عاقب المشرع في الفقرة الأولى من المادة (٣) مكرر من يستورد أو يجلب إلى البلاد شيئا من المواد المشار إليها مع علمه بأنها مغشوشة أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها ، بالحبس الذى لا تقل مدته عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات ، والغرامة التي لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة أيهما أكبر .

وألغى القانون في هذه الجريمة تخيير القــاضـي بيـن الحبـس

<sup>(</sup>١) انظر الدكتور حسنى أحمد الجندى ، الحماية الجنائية للمستهلك ، قانون قمغ التدليس والغش ، المرجع السابق ص ٢٨٣ .

والغرامة ، وألزمه الحكم بهما وجوبيا . ويعد هذا من مظاهر التشدد في العقوبة في هذه الجريمة . وأوجب القانون على السلطة المختصة القيام بإعدام المواد المغشوشة أو الفاسدة أو التي انتهى تاريخ صلاحيتها على نفقة صاحب الشأن إذا كان يعلم بحالتها . أما إذا انتفى العلم بحالتها ، تحدد السلطة المختصة ميعادا لإعادة تصدير هذه المواد . فإذا لم يقم بإعادة التصدير للمواد المغشوشة أو الفاسدة في الميعاد المحدد ، تعين إعدامها على نفقته .

ثانيا : تجريم الإهمال أو عدم الإحتياط والتحرز :

تتص المادة (٦) مكرر من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على أنه: " دون إخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر ، إذا وقع الفعل بالمخالفة لأحكام المواد (٢، ٣، ممكرر) من هذا القانون بطريق الإهمال أو عدم الإحتياط والتحرز والإخلال بواجب الرقابة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تـقل عن ألف جنيه ولا تجاوز نصف الحد الأقصى المقرر للغرامة المنصوص عليها في المواد سالفة الذكر أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مد المشرع نطاق التجريم فى هذه المادة إلى أفعال جديدة لم يجرمها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١، ويرجع ذلك إلى رغبة المشرع فى سد الثغرات التى كان من خلالها تقع جرائم الغش والخداع. وتعتبر هذه الجريمة غير عمدية تقوم المسئولية فيها على الخطأ غير العمدى.

فما هو المقصود بالخطأ غير العمدى ؟ وما هى صوره ؟ وما هى الجرائم التى تقع بطريق الإهمال وعدم الإحتياط والتحرز ؟ (أ) مدلول الخطأ غير العمدى :

الخطأ غير العمدى هو إخلال الجانى عند تصرفه بواجبات الحيطة والحذر التى يفرضها القانون ، وعدم حيلولته تبعا لذلك دون أن يفض تصرفه إلى إحداث النتيجة الإجرامية ، في حين كان في استطاعته (۱).

والخطأ غير العمدى هو جوهر الجريمة غير العمدية ، وقد نالت الجرائم غير العمدية اهتماما خاصا في المجتمع الحديث ، فقد أدت مظاهر الحضارة الحديثة إلى إتباع كثير من الوسائل التي تقتضى الحرص في إستعمالها ، وترتب على ذلك كثرة وقوع الجرائم غير العمدية بنسبة تفوق الجرائم العمدية (٢).

وتوجد صلة وثيقة بين الركنين المادى والمعنوى فى الجرائم غير العمدية ، ويعاقب القانون على سلوك الجانى فى هذه الجرائم . لأن هذا السلوك ينطوى على خطأ ، مما يؤكد العلاقة بين الركنين المعنوى والمادى فى هذه الجرائم ، فليست العبرة بالنشاط ذاته وإنما العبرة بأن هذا النشاط يتصف بالخطأ وهذا النشاط بطبيعة

 <sup>(</sup>١) انظر الدكتور محمود نجيب حسنى ، شرح قانون العقوبات ، القسم العام النظرية العامة للجريمة ، الطبعة السادسة سنة ١٩٨٩ ص ٢٢٧ .

 <sup>(</sup>۲) انظر ' ' الدكتور أحمد فتحى سرور الوسيط فى قانون العقوبات ، القسم العام ، دار النهضة العربية ص ٤٤٥ .

الحال لا يكون خاطئا من الناحية الموضوعية ، أى لسبب يتعلق بذات السلوك وإنما بسبب سوء تقدير الجانى عند مباشرة هذا السلوك وهذا ما يعبر عنه بالخطأ غير العمدى (١).

## (ب) صور الخطأ غير العمدى:

عبر المشرع عن الخطأ غير العمدى بأوصاف مختلفة مسماه أحيانا بالإهمال كما في المواد ( ١٣٩ - ١٤٧ - ٣٦٠ ) ، ومسماه أحيانا أخرى بالإهمال وعدم الإحتراز ، المادة (١٦٣) .

وقد بينت المادة (٢٣٨) من قانون العقوبات على سبيل المثال عدة أوصاف للخطأ بلغت حدا من الإحاطة والشمول بحيث تتسع لكافة صور الخطأ وعدم الإنتباه والتوقى ، وهى الإهمال وعدم الإحتياط والتحرز والإخلال باللوائح وواجب الرقابة ، والرعونة .

#### ١\_ الإهمال :

ويقصد بالإهمال حالة ما إذا نكل الجانى عن إتخاذ ما يقتضيه واجب الحيطة والتبصر لتفادى حصول النتائج الضارة . ويقف الجانى في هذه الصورة موقفا سلبيا فلا يتخذ إحتياطات يدعو اليها الحذر وكان من شأنها أن تحول دون حدوث النتيجة الإجرامية . ومثال هذه الصورة من يقيم ارجوحة في الطريق للعب الأطفال ولا يحيطها بسياج ليحمى المارة منها فتؤدى إلى إصابة أحد المارة ، ومن يدير آلة بخارية ثم لا يتخذ طريق الوقاية المانعة لأخطارها عن

VADIMIR BAGER, infraction non intentionnélles - (1) Cours de doctrat le Caire 1964, p. 38. الجمهور فتؤدى إلى وفاة أحد الأفراد<sup>(١)</sup>.

٢\_ عدم الإحتياط والتحرز:

ويتحقق عدم الإحتياط والتحرز إذا كان الجانى قد توقع الأخطار التى قد تترتب على عمله إلا أنه مضى فى عمله دون أن يتخذ الوسائل الوقائية بالقدر اللازم لدرء هذه الأخطار ، مثال ذلك من يقود سيارته بسرعة لا تتفق مع الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث (٢). ومن يضع طفلا بجوار موقد غاز مشتعل فيسقط عليه الماء وتحدث به حروق تودى بحياته .

٣\_ الإخلال بواجب الرقابة:

ونصت على هذه الصورة المادة (٦) مكرر من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ، بتجريم إخلال صاحب الشأن بواجب الرقابة ، مما يترتب عليه وقوع إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد (٢، ٣،٣مكرر)

٤\_ الرعونة:

وتتحقق هذه الصورة بقيام الجانى بنشاط محفوف بالأخطار دون أن يتوقع أو يتنبه إلى النتائج الضارة التى سوف تتجم عنه ، كمن يقطع فرع شجرة فيصيب أحد المارة أو من يضع طفلا على

<sup>(</sup>۱) نقض ٦ ابريل سنة ١٩٣١ مجموعة القواعد س ١١ رقم ٢٣٨ ص ٣٩٠ ــ انظر في إهمال الصيدلي :

Trib. Corr. Seine 31 mai . 1956 . note de F. Golley .

- معنوعة الأحكام س ٧ رقم ١٩٥٦ ص ١٩٥٠ ـ ٢٠ س ١٤٦ ص ١٩٥٠ .

۳ إبريل سنة ١٩٥٦ س ٧ رقم ١٧٧ ص ٢٧٠ .

حافة سور فيسقط على الأرض أو من يقود سيارة وهو غير ملم بالقيادة إلماما كافيا .

(ج) الجرائم التي تقع بطريق الإهمال وعدم الإحتياط والتحرز :

حدد المشرع الجرائم التى نقع بطريــق الإهمـــال وعــدم الإحتياط والتحرز فى المادة (٦) مكــرر ، وهــى التــى نقـع بالمخالفـة لأحكام المواد ( ٢ ، ٣ ، ٣مكرر ) .

# الجريمة الأولى:

----- غش الأغذية الخاصة بالإنسان أو الحيوان أو العقاقير أو النباتات أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية .

وعلة تجريم الغش هى المحافظة على صحة الإنسان والحيوان و لا نتم هذه الحماية من الأضرار المهددة للصحة العامة من المنتجات السامة فحسب بل تمند الحماية إلى مكافحة الغش الواقع على كل المواد التي لها اتصال بحياة الإنسان أو الحيوان .

#### الجريمة الثانية:

======= حيازة أغنية أو حاصلات أو عقاقير معشوشة أو فاسدة بقصد التداول وبغير سبب مشروع ، وهذه الجريمة منصوص عليها في المادة (٣) من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٩٤ .

إن حيازة المنتجات المغشوشة أو الفاسدة أو المواد التى تستعمل فى الغش بين أيدى التاجر هو علامة خطيرة على أنه قد أسلم نفسه للأعمال غير المشروعة ، ورغبة من المشرع فى مكافحة كل سبل الغش رأى أن من المصلحة العامة منع هذه الأعمال قبل وقوعها .

ويلزم لقيام هذه الجريمة أركان ثلاثة :

# الركن الأول : محل الجريمة :

#### الركن الثاني: الركن المادى:

------ الجريمة ويتكون الركن المادى لهذه الجريمة من فعل حيازة تلك المواد ، وأن تكون حيازتها بغير سبب مشروع

المادى بل يعتبر الشخص حائزا ولو كان محرز الشيئ شخصا آخر نائيا عنه (١).

ويعتبر القانون مجرد حيازة هذه الاشياء جريمة طالما لم يكن هناك سبب مشروع يبرر تلك الحيازة .

ويلاحظ أن المشرع وإن كان يعاقب على مجرد حيازة السلع المغشوشة أو الفاسدة فإنه بذلك قد جرم فى الواقع الأعمال التحضرية لجريمة خداع المتعاقد الآخر بوصفها جريمة مستقلة و يتعين أن تكون حيازة المواد المشار إليها سلفا بغير سبب مشروع و اذا كان الباعث ليس من اركان الجريمة ولا يدخل فى تكوينها او فى شرط العقاب عليها ، إلا أن المشرع الجنائي احيانا يعتد بالباعث على الجريمة فيجعله ركنا من اركانها ، ومن تطبيقات ذلك هذا النص الذى يعاقب على حيازة المواد المغشوشة او الفاسدة متى كان ذلك السبب غير مشروع (١).

الركن الثالث: الركن المعنوى:

\_\_\_\_

ا تعد جريمة الحيازة للمواد المغشوشة او الفاسدة المشار
 اليها في هذا القانون ، جريمة عمدية ، يستلزم القيامها توافر القصد

<sup>(</sup>۱) انظر نقض ۲۷ مایو سنة ۱۹۰۰ مجموعـة أحکام النقض س ۱ رقم ۱۱۹ ص ۳۵۳ ، نقض ۲۸ مایو سنة ۱۹۰۱ س ۷ رقم ۲۲۱ ص ۷۹۴ ، نقض ۲۲ ینایر سنة ۱۹۰۹ س ۱۰ رقم ۱۹ ص ۳۲ .

 <sup>(</sup>۲) انظر الدكتور حسنى الجندى ، الحماية الجنائية المستهلك قانون قمع التدليس
 والغش ، المرج السابق ص ۲٥٨ .

الجنائى ، الذى يتحقق بالعلم بكون المواد التى يحوزها مغشوشة أو فاسدة ، و إرادة نتجه إلى الحيازة المستمرة دون أن يكون الدافع لتلك الحيازة وجود سبب مشروع .

۲ يتعين فضلا عن ذلك أن تكون حيازة هذه المواد الفاسدة أو المغشوشة بقصد التداول . ويعنى بذلك دفع الشيئ فى التعامل وصيرورته موضوعا للتداول بين أفراد المجتمع كافة دون أن يكون فى وسع أحد على وجه يقينى التحكم فى ذلك .

# الجريمة الثالثة:

\_\_\_\_\_

جريمة إستيراد أو جلب أغذية فاسدة و مغشوشة :

و قد نصت على هذه الجريمة المادة (٣) مكرر من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ، و الحكمة من حظر إستيراد أو جلب الأغذية المغشوشة او الفاسدة أو التي انتهى صلاحيتها هي الحيلولة دون دخول هذه الأغذية البلاد ، و سبق ان تناولنا هذه الجريمة بشئ من التفصيل سلفا .

#### العقوبة :

----- عاقب المشرع في المادة (٦) مكرر من القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ على الجرائم المنصوص عليها في المود (٢، ٣، ٣ مكرر) التي تقع بطريق الإهمال أو عدم الإحتياط والتحرز أو الإخلال بواجب الرقابة ، بالحبس مدة لا تزيد على سنه وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز نصف الحد الأقصى المقرر الغرامة

المنصوص عليها في المواد (٣،٣،٣ مكرر) او بإحدى هاتين العقوبتين .

# المطلب الرابع مسئولية الشخص المعنوى

\_\_\_\_\_

تتص المادة (١) مكرر (١) على أنه: " دون إخالا بمسئولية الشخص الطبيعى المنصوص عليها فى هذا القانون ، يسأل الشخص المعنوى جنائيا عن الجرائم المنصوص عليها فى هذا الحقانون إذا وقعت لحسابه أو بإسمه أو بواسطة أحد أجهزته أوممثليه أو أحد العاملين لديه ، و يحكم على الشخص المعنوى بغرامة تعادل مثل الغرامة المعاقب بها عن الجريمة التى وقعت . ويجوز المحكمة أن تقضى بوقف نشاط الشخص المعنوى المتعلق بالجريمة مدة لا تزيد على خمس سنوات أو بالغاء الترخيص فى النشاط لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بالغاء الترخيص فى مزاولة النشاط نهائيا " . يتبين لنا من هذا المنص أن المشرع أقر مسئولية الشخص المعنوى جنائيا بنص صريح ، و يعد ذلك مخالفة المحد المبادئ المستقرة وهو شخصية المسئولية الجنائية التى مقتضاها أن عقوبة الجريمة لاتصيب إلا من ارتكبها كفاعل اصلى أو ساهم فيها كشريك.

والسؤال المطروح: ما هو أساس المسنولية الجنائية للشخص المعنوى؟

١ - عدم مسئولية الشخص المعنوى جنائيا بدون نص صريح :

لما كان الشخص الطبيعى هو الذى يتصور إسناد الجريمة إليه من الناحيتين المادية والمعنوية ، فإن نطاق المسئولية الجنائية بحسب الأصل يستقر عليه وحده .

وقد ثار البحث حول أهلية الأشخاص المعنوية للمسئولية الجنائية ، فذهب البعض الى انتفائها ، بينما اتجه البعض الآخر الى تقريرها (۱).

و قد ناقش المؤتمر الدولى الثانى لقانون العقوبات المنعقد فى بوخارست سنة ١٩٢٩ هذا الموضوع، و تعرض له ايضا المؤتمر السابع لقانون العقوبات فى اثينا سنة ١٩٥٧ و أوصى بعدم مسئولية الشخص المعنوى عن الجريمة إلا فى الأحوال التى يحددها القانون.

و الواقع ان الشخص الطبيعى وحده هو المخاطب بالنصوص الجنائية بحسب الأصل ، أما مسئولية الشخص المعنوى

Chemil Vait Bengu la responsabilité des groupe (1) ments de personnes phésé Genéve, 1941. Bonnefoy, la responsabilité des personnes morales, Paris 1932, Naleur la responsabilite des personnes morales dans les Droits français et angiv-American-phésé, 1931.

Levasseur. les personnes morales victimes auteurs, Revue de Droit pénal de Crimin ologie 1954- 55- p.827

الجنائية فإنها لا تكون إلا بنص صريح . فإذا لم يتوافر هذا النص لا سبيل الى تقرير هذه المسئولية .

ويتضح هذا المعنى جليا ما نصت عليه المادة ١٦ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى و القول بإنتفاء المسئولية الجنائية للشخص المعنوى ــ ما لم يقررها القانون بنص صريح ـ وهو ما اعتمده القضاء (١).

وخلافا لذلك اتجه مشروع قانون الموحد إلى تقرير مبدأ المستولية الجنائية للأشخاص المعنوية في المادة (٧٥) منه و تتص على أنه:

۱ \_ الأشخاص الإعتبارية مسئولة جزائيا عن أعمال مدير ها وأعضاء مجالس إدارتها وممثليها وكلائها عندما يأتون هذه الأعمال لحسابها أو بإسمها أو بإحدى وسائلها .

٢ ـ ولكن لا يجوز الحكم عليها إلا بالغرامة والمصادرة
 والتدابير الاحترازية المقررة لها قانونا . وإذا كمان القانون يقرر

<sup>(</sup>۱) نقض فرنسی ۲ مارس مرنة ۱۹۰۸ ــ ۲۹۰ ، ۲۷ ابریل سنة ۱۹۰۰ مجموعة الأحكام رقم ۲۰، ۳ فیرایر سنة ۱۹۰۰ رقم ۲۰، ۲ یولیه سنة ۱۹۰۵ ، رقم ۲۰۰ ، ۱۰ یولیه سنة ۱۹۰۵ ، رقم ۲۰۰ ، ۲۰ مایو سنة ۱۹۳۰ سیری سنة ۱۹۲۲ – ۳۷، ۱۰ ینایر سنة ۱۹۲۹ الجازیت دی بالیه سنة ۱۹۲۹ – ۳۰ ، ۲۰ مارس سنة ۱۸۸۲ دالوز الدوری دالوز الدوری سنة ۱۸۸۲ دالوز الدوری

محكمة ليل في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ دالوز ١٩٥٦ 156 somm ، ومحكمة أورليان في ٢٦ لبريل سنة ١٩٤١دالوز الهجائي سنة ١٩٤١ رقم ٢٤٩ .

للجريمة عقوبة أصلية غير الغرامة أبدلت بها الغرامة طبقا للأحكام المنصوص عليها بشأنها في باب الجزاء . ولا يمنع ذلك من معاقبة من إرتكب الجريمة بإسم الشخص الإعتبارى أو لحسابه أو بإحدى وسائله بالعقوبات المقررة للجريمة " .

ويلاحظ أن هذا النص لا يسرى فى الحالة التى يكون فيها الشخص الإعتبارى هو المجنى عليه وحده فى الجريمة التى وقعت من مديره أو ممثله ، وفى غير هذه الحالة يستوى أن تكون الجريمة قد أرتكبت لحسابه أو بإسمه أو بوسيلة من وسائله .

#### ٧ ـ المسئولية عن فعل الغير:

من المقرر قانونا المسئولية الشخصية للجانى عما يرتكبه من جرائم، ويتضح ذلك جليا من إشتراط توافر أهلية الجانى وإثمه الجنائى، وبناء على ذلك لا يجوز مساءلة شخص عن جريمة غيره مالم يكن أهلا لإرتكاب هذه الجريمة، وتوافر لديه الإثم الجنائى بشأنها.

ويحتل موضوع المسئولية الجنائية عن فعل الغير مكانا هاما بين موضوعات القانون الجنائي ، ويرجع ذلك إلى أن هذا النوع من المسئولية يخالف المبادئ المستقرة ، ويرجع ظهور هذا الموضوع إلى النطورات الإجتماعية والإقتصادية داخل الدولة حيث بدأ القضاء والتشريع في سبيل مكافحة الجرائم إلى معاقبة أشخاص لم تصدر عنهم الأفعال المادية المكونة للجريمة ولا يمكن أن توجه إليهم تهمة الإشتراك .

ولكن رغم الإعتراف بقيام المسئولية عن فعل الغير ، إلا

أن الفقه والقضاء المقارن مازال يعترف لها بطابع إستثنائي ومن ثم وجب أن يكون تفسيرها ضيقا ، فلا يجوز التوسع فيها أو القياس عليها (١) . وقد عرف التشريع بعض الصور التي تتقرر فيها مسئولية أحد الأشخاص عن فعل الغير . ويتجلى في القانون المصرى بوجه خاص في الجرائم الإقتصادية ، وفي جرائم النشر وذلك على النحو التالى :

## (أ) الجرائم الإقتصادية:

#### أولا: جرائم التموين:

"نصت المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشنون التموين على أن يكون صاحب المحل مسنولا مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون ويعاقب بالعقوبات المقررة لها. فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو إستحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة أقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المواد (من ، إلى ٥٦) من هذا المرسوم بقانون وتكون الشركات والجمعيات والهيئات مسئولة بالتضامن مع المحكوم عليه بقيمة الغرامة والمصاريف ".

ثاتيا: جرائم التسعير الجبرى:

" نصت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة

 <sup>(</sup>١) انظر الدكتور محمود عثمان الهمشرى ، المستولية الجنائية عن فعل الغير ،
 رسالة دكتوراة سنة ١٩٦٩ ص ٣٠ .

1900 الخاص بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح على أن: "يكون صاحب المحل مسئولا عن مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع في المحل من مخالفات لأحكام هذا المرسوم بقانون، ويعاقب بالعقوبات المقررة لها . فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو استحالة المراقبة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة اقتصرت العقوبة على الغرامة المبينة في المادتين ( 9 ، ١٣ ) .

# ثالثًا : جرائم الإستيراد والتصدير :

نصت المادة ١٧ من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الإستيراد والتصدير على أنه: "فى حالة وقوع المخالفة من شركة أو جمعية أو غيرها من الأشخاص الإعتبارية يكون المسئول عنها الشريك المسئول أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة على حسب الأحوال.

ولهذا وجد مفهوم المسئولية عن فعل الغير تطبيقا في مجال قانون العقوبات الإقتصادى ، وظهر الإتجاه إلى توسيع نطاق هذه المسئولية في التقارير التي قدمت إلى المؤتمر الدولي السادس لقانون العقوبات الذي عقد في روما سنة ١٩٥٣ والتي أدت إلى إصدار توصية في هذا الشأن .

وقد أقام القضاء تطبيقات كثيرة لنظرية المسئولية الجنائية عن فعل الغير في جرائم التنليس والغش: فهذه الجريمة لا تقع فقط ممن إرتكبها ماديا بل يمكن أن تقع من الأشخاص الذين ارتكبت الجريمة بناء على أو امرهم أو لمصلحتهم. ولذلك يدخل في مجال

التجريم ليس فقط التابع الذي سلم للمشترى إنتاج مغشوش ، ولكن رب العمل الذي بناء على أو امره عرض أو طرح الإنتاج البيع<sup>(١)</sup>.

ويثور في هذا الموضوع ثلاث ملاحظات:

الأولى: ينبغى أن تتوافر عناصر جريمة الغش فى حق التابع عندما يكون هو الفاعل المادى للجريمة ، وعلى وجه التحديد يجب أن نثبت أنه يعلم بالطبيعة الفاسدة أو المغشوشة للإنتاج الذى سلم وقت البيع . فالبائع هو المتهم ، ولذلك يجب أن تتوافر عناصر المسئولية الجنائية فى حقه وتقتضى هذه الشروط فى المقام الأول قيام الركن المعنوى فى الجريمة : أن يثبت أن التابع يعلم أن الإنتاج المباع بواسطته كان مغشوشا ، أما إذا انتفى هذا الشرط فإن الجريمة لا تقوم فى حق التابع ، ولا يكون ذلك إلا إذا نفذ عن جهل أفعال الغش أو كان مجرد أداة عمياء إستخدمها رب العمل لتتفيذ جريمته ، وفى هذه الحالة يسأل رب العمل كفاعل مادى للجريمة .

الثانية: أن رب العمل يسأل كفاعل معنوى عن جريمة الغش المنفذة بواسطة العاملين لديه و لا يكون ذلك \_ حسب قواعد القانون العام \_ إلا إذا كان عالما بالغش سواء كان هو الذي أمر به أو ترك إرتكابه للإستفادة منه ، و لا يمكن أن يكون الأمر على خلاف ذلك لأنه يتعلق بمسئولية جنائية و لأن هذه المسئولية هي مسئولية عن جريمة عمدية .

<sup>(</sup>١) انظر الدكتور أحمد فتحى سرور ، الوسيط فى قانون العقوبات ، القسم العام المرجع السابق ص ٤٧٨ .

وتقوم مسئولية الفاعل المعنوى بنفس شروط الفاعل المادى فجريمة الغش دائما جريمة عمدية تتطلب سوء النية ولذلك يكون من الضرورى إثبات علم رب العمل بالغش الواقع من تابعه . ولكن إذا إرتكب التابع الجريمة أوأفعال الغش بدون علم رب العمل فالسؤال المطروح: هل تقوم المسئولية الجنائية لدى هذا الأخير في هذه الحالة ؟

يرى البعض قيام المسئولية الجنائية لرب العمل في هذه الحالة تأسيسا على المادة (٤٠٨) من قانون العقوبات الفرنسى . الثالثة : أن الأشخاص المعنوية لا تسأل جنائيا عن فعل مستخدميها وإنما تقتصر مسئوليتهم على الناحية المدنية فحسب ، كان ذلك في القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٨ ، وقد أضاف القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ المادة (٦) مكرر (١) والتي تتضمن مسئولية الشخص المعنوى الجنائية في جرائم الغش والتدليس .

#### (ب) جرائم النشر:

ا ـ نصت المادة ١٩٥ من قانون العقوبات على أنه: " مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو وضع الرسم أو غير ذلك من طرق التمثيل يعاقب رئيس تحرير الجريدة أو المحرر عن قسمها الذي حصل فيها النشر إذا لم يكن ثمة رئيس تحرير بصفته فاعلا أصليا للجرائم التي ترتكب بواسطة صحيفته ".

٢\_ نصت المادة (٩٦) من قانون العقوبات على أنه: " فى الأحوال التى تكون فيها الكتابة أو الرسم أو الصورة الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى التى استعملت فى إرتكاب الجريمة

قد نشرت فى الخارج ، وفى جميع الأحوال التى لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريمة ، يعاقب بصفتهم فاعلين أصليين : المستوردون والطابعون ، فإن تعذر ذلك فالبائعون والموزعون والملصقون وذلك مالم يظهر من ظروف الدعوى أنه لم يكن فى وسعهم معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم أو الصور الشمسية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى " .

#### ٣\_ أساس المسئولية عن فعل الغير:

\_\_\_\_\_\_

اختلف الرأى فى الفقه والقضاء فى فرنسا إلى عدة إتجاهات ذهبت محكمة النقض الفرنسية بادئ الأمر إلى إعتناق نظرية الحيلة القانونية أو التمثيل القانوني لمدير المنشأة عن العاملين فيها على أن هذا الإعتباق لقى انتقادا لأنه يتنافى مع الطابع الواقعى لقانون العقوبات.

واتجهت محكمة النقض الفرنسية بعد ذلك إلى إعتاق نظرية العقد أو الخضوع الإختيارى لمدير المشروع لمخاطر المهنة على أنه يلاحظ بأن هذه النظرية تصلح في القانون المدنى و لا نتفق مع الطبيعة الجزائية لقانون العقوبات .

وذهب إتجاه ثالث بقول بأن المسئولية الجنائية عن فعل الغير ترتكز على التزام يفرضه القانون مباشرة على صاحب المشروع بمقتضاه يلتزم شخصيا ومباشرة بمراعاة اللوائح المتعلقة بممارسة المهنة وحمل الغير على إحترامها.

وفي مصر اتجهت محكمة النقض باعتبار المسئ لية عن

فعل الغير نوعا من المسئولية المفترضة أتت على خلاف المبادئ العامة التي تقضى بأن الإنسان لا يكون مسئولا إلا عن العمل الذي يثبت بالدليل المباشر أنه قام به فعلا (١).

وقالت محكمة النقض فى مسئولية رئيس التحرير عن جرائم النشر بأن المشرع قد أنشأ فى حقه قرينة قانونية بأنه عالم بكل ما تتشره الجريدة التى يشرف عليها كمسئولية مفترضة .

وواقع الأمر يتعين أن يقتصر الإفتراض على نقل عبء الإثبات ، دون أن يترتب عليه تغيير أساس المسئولية الجنائية ، فلا يمكن مطلقا التسليم في قانون العقوبات بوجود مسئولية مفترضة .

# رأينا في الموضوع:

---------

والمسئولية عن فعل الغير هي في حقيقتها مسئولية شخصية عن فعل الغير في جريمة البيع بأكثر من التسعيرة التي صدرت من أحد العمال يكون صاحب العمل مسئولا بشأنها عن جريمة أخرى هي الإهمال في مراقبة هذا العامل . ومن هنا تكون مسئولية صاحب المشروع تكون عن جريمة صدرت متميزة عن جريمة الغير الأمر الذي ينفي المسئولية عن جريمة الغير .

(۱) نقض ٥ مارس سنة ١٩٣٤ مجموعة القواعد جـ ٣ رقم ٢١٥ ص ٢٤٧ نقض ١٩٦٠ ابريل سنة ١٩٣٤ جـ ٢ رقم ٢ ص ١٩٠ نوفمبر سنة ١٩٦٤ مجموعة الأحكام س ١٥ ص ٢٨٠ ، ٣٣ يونيه سنة ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٦٧ ، نقض ٢ يناير سنة ١٩٨٦ ، ١٩٨١ لسنة ٤٥٠ .

ومسئولية الشريك المسئول أو عضو مجلس الإدارة المنتدب أو رئيس مجلس الإدارة حسب الأحوال عن وقوع الجرائم الإستير ادية أو التصديرية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ، فهذه المسئولية ترتكز على خطأ هؤلاء في الإدارة وهو خطأ تنظيمي مفترض من حيث الإثبات فقط ، ولكن لا يمكن لأحد من هؤلاء أن يثبت من جانبه ما ينفى هذا الخطأ ، وذلك إذا يثبت أن الجريمة وقعت بسبب غلط يمكن تجنبه .

وبالنسبة لمسئولية رئيس التحرير طبقا للمادة (٩٥) من قانون العقوبات فإنها ترتكز أيضا على الخطأ الشخصى لرئيس التحرير .

والمسئولية الجنائية الشخص المعنوى التى قررتها المادة (٦) مكرر (٢) من القانون رقم ٢٨١ اسنة ١٩٩٤ تقوم أيضا على الخطأ الشخصي فهي مسئولية شخصية .

#### العقوبة:

----- يعاقب المشرع في المادة (٦) مكرر الشخص المعنوى عن الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٨ في إحدى الحالات الآتية:

الدا وقعت إحدى الجرائم المنصوص عليها والمشار إليها سلفا لحساب الشخص المعنوى .

٢ إذا أرتكبت هذه الجرائم بإسم الشخص المعنوى .

٣- وقوع الجريمة بواسطة أحد أجهزته أو ممثليه أو أحد
 العاملين لديه.

إذا توافرت إحدى هذه الحالات يعاقب الشخص المعنوى بالعقوبات الآتية:

### (أ) عقوبة بسيطة:

ا ـ الغرامة التي تعادل مثل الغرامة المعاقب بها عن الجريمة التي وقعت .

٢ ـ وقف نشاط الشخص المعنوى المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة .

# (ب) حالة العود:

فى حالة عودة الشخص المعنوى إلى إرتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ يجوز للمحكمة الحكم بوقف النشاط المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على خمس سنوات أو بإلغاء الترخيص فى مزاولة النشاط نهائيا ويعتبر وقف نشاط الشخص المعنوى ، أو إلغاء الترخيص فى مزاولة النشاط من الجزاءات الجديدة التي جاء بها القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤.

والواقع أن هذه الجزاءات يقصد بها تحقيق أغراض مختلفة منها الوقاية من العود إلى هذه الجرائم ، ووقف نشاط الشخص المعنوى المتعلق بالجريمة التى وقعت ينطوى على الإيلام المطلوب في العقوبة مما يحول دون تكرار الجريمة مستقبلا .

وعرفت فرنسا هذا الجزاء في الجرائم الإقتصادية منذ قانون ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٥ ، فبمقتضي المسادة (٤٩) من هذا القانون يجوز للمحكمة أن تقضى بوقف النشاط في جرائم التموين وتحديد الأسعار وعلى غرار هذا النص أجازت المادة (٣٠) من القانون الصادر في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٨ وقف النشاط الإقتصادي في الجرائم المتعلقة بتوزيع المواد الأولية اللازمة للصناعة وإنتاج القوى .

وينص أيضا القانون الإقتصادى في يوغسلافيا على وقف نشاط الشخص المعنوى الإقتصادى التي تحدده المحكمة في حكمها ، كأن يحظر عليه إنتاج سلعة معينة أو القيام بعمليات تجارية معينة ، ويصدر الحكم بذلك كلما كان النشاط المحظور يشكل خطرا على حياة أو صحة الأفراد أو من شأنه أن يلحق الضرر بنشاط الدولة . ويكون هذا الحظر أو وقف النشاط الإقتصادى لمدة لا تجاوز خمس سنوات تبدأ من تاريخ الحكم .

# المطلب الخامس إلغاء قرينة العلم لعدم دستوريتها

\_\_\_\_\_\_

#### تمهيد:

العنى المشرع فى القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ما تنص عليه الفقرة الثانية من البند (١) من المادة (٢) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٤٨ لقمع التدليس والغش ، فكانت تنص على أنه:

" يفترض العلم بالغش أو الفساد إذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة أو من الباعة الجائلين مالم يتبين حسن نيته ومصدر الأشياء موضوع الجريمة ".

## ١\_ قرينة العلم في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ :

لما كان القصد الجنائى هو علم الجانى بالوقائع المكونة للجريمة وإتجاه إرادته إلى إرتكاب الفعل ، فإن ذلك العلم هو أحد عنصرى القصد الجنائى ، والعلم الذى يتطلبه القانون هو العلم اليقينى أو الفعلى الذى يتوافر لدى الجانى لحظة إقتراف الفعل . فلا محل لإفتراض هذا العلم .

ولكن المشرع رأى أن هذا الوضع كثيرا ما يؤدى إلى تخلص بعض الجناة من المسئولية إستنادا إلى تعذر إثبات العلم قبلهم بطريقة قاطعة . فتدخل بموجب القانون رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ بإضافة فقرة جديدة إلى البند (١) من المادة الثانية من قانون قمع التدليس والغش إفترض بموجبها العلم في جريمة الغش وقد كان

الباعث على إضافة الفقرة المشار إليها حسب ما جاء في المذكرة الإيضاحية ـ صدور أحكام كثيرة بالبراءة في قضايا غش الألبان.

٢- إلغاء قرينة العلم في القانون رقم ٢٨١ لسنة
 ١٩٩٤ :

فى الواقع أن الأخذ بقرينة العلم التى كان ينص عليها القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٨ يتعارض تماما وطبيعة القصد الجنائى لأن العلم المكون لهذا القصد هو العلم اليقيني أو الفعلى ويقتضى ذلك أن يكون الجانى عالما حتما بطبيعة هذا الفعل ومقدار خطورت وصلاقة السببية مبيني النتيجة الإجرامية .

# ومن عيوب قرينة العلم:

(أ) أن إفتراض العلم بغش السلعة أو فسادها لدى البائع المتجول أو التاجر ينطوى على خطورة كبيرة يمكن معها مؤاخذة الأبرياء الذيب قد يكونوا ضحية لغيرهم من صانعى المواد المغشوشة أو الفاسدة (ب) جاء فى المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون رقم ٢٨١ لسنة 1٩٩٤ أن إفتراض العلم يتناقض مع قرينة البراءة التي نص عليها المستور المصرى فى المادة ٢٧ ومن ثم فهى مخالفة للدستور . (ج) قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية إفتراض العلم (۱).

 <sup>(</sup>١) انظر جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٩٢ فى القضية رقم ١٣ لسنة ١٢ قضائية يستورية .

(د) ويزيد من عيوب الأخذ بقرينة العلم أن المشرع يتطلب لكل مادة مواصفات قياسية معينة ، يتكفل بتحديدها الوزراء المختصون ، مما يؤدى إلى تعدد المراسيم والقرارات الصادرة في هذا الصدد بدرجة لا يمكن حصرها (١).

 (١) انظر الدكتور حسنى أحمد الجندى ، الحماية الجنائية للمستهلك قانون قمع التدليس والغش ، المرجع السابق .

#### ملحق

===

# أولا مذكرة ايضاحية بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ( يقمع الغش والتدليس )

\_ كانت ولم تزل ، ظاهرة الغش ظاهرة تعكس وجها قبيحا لسلوك بعض بنى البشر ، تقدم عليه قلة ، فتعانى منه الكثرة ، وتثرى منه فنة جشعة آثمة ، لتدفع فئات شريفة كادحة ثمن ذلك الثراء السريع والربح الوفير ، مالا ودمعا ودما دون وازع من ضمير أو دين ولو كان ذلك على حثث الأخرين .

- ولم يكن المشرع - إلا متصديا بالردع اللازم لهذا السلوك الإجرامى وعاملا على تطوير التشريع حتى يواجه به ما عساه أن يستجد من صور مستحدثة لهذا النشاط الآثم ، أو ما عساه أن يحقق به مزيدا من الردع إذا وجد أن الظاهرة لم يجد معها ردعا سابقا .

\_ وعلى هذا النهج سار المشرع المصرى فى تطور معالجته لظاهرة الغش منذ عام ١٨٨٣ وحتى الآن ، فبعد أن كانت معالجته لهذه الظاهرة تقتصر على نص واحد فى قانون العقوبات ، ارتأى فى عام ١٩٤١ أن يفرد للأمر قانونا خاصا فأصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ سعى لأن يحيط فيه بصور الغش المائلة والمتوقعة آنذاك منذ أكثر من نصف قرن

سلف. ثم هو يتابع من بعد ما يستجد من أمر أيجرى على هذا القانون تعديلات كان آخرها وأبرزها ذلك التعديـل الـذى تـم بموجـب القـانون رقـم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

ــ على أن استمرار هذه الظاهرة وتفاقمها في ظروف أخذت فيها البـلاد بسياسة تحرير النجارة ورفـع القيـود مـن طريقهـا ، تمكينـا لرخــاء منتظـر تسعى الدولة لتحقيقه بكل السبل ، يستوجب حتما تحقيق أقصى حماية ممكنة للمستهلكين أيا وأينما كانوا ، بل أن هذه الحماية لتمتد في حقيقتها لتصل إلى كل الشرفاء من التجار والمنتجين والصناع والزراع. وحسبنا في ذلك أن نستحضر ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في هذا الشأن عندما قالت:

" ولا يقف الضرر في الغش عند المستهلكين بل يتعداهم البي كل من لم نفسد نمته من المنتجين والصناع والتجار والزراع فهؤلاء لاحول لهم أمام منافسة غير مشروعة . وهم بين أمرين إما أن يتنكبوا الغش ويلتزمون حدود الأمانة في المعاملة فيتعرضوا بذلك للخسارة. وإما أن تتهافت قواهم وتغلب عليهم شهوة الربح فيجاروا الغشاشين في غشهم لكي لا يُستَأثَّرُوا دونهم برواج السلعة وسهولة البيع ، وعلى الحالين تضمحل النزاهة وتفسد الذمم وتذهب النُّقة في الأسواق "

وعلى قاعدة من هذا النظر أعد مشروع القانون المرافق ، ليقوم على ثلاثة محاور :

المحور الأول:

هو تشديد العقوبات المقررة فيه ، سواء في ذلك العقوبات المقيدة الحرية لتتناسب مع الآثار الخطيرة التي باتت تنجم عن الغش ، أو العقوبات المالية ليتناسب عنصر الردع فيها مع ما يستهدف الجناة تحقيقه من الربح الحرام ، مع استحداث عقوبة الغلق والغاء رخصة المنشأة في أحوال معينة ، وإخطار النيابة العامة المدعى العام الإشتراكي بالأحكام النهائية الصادرة بالإدانة .

#### المحور الثاتي:

هو التعامل مع الحالات التي تتجم عنها آثار خطيرة على صحة الإنسان أو الحيوان ، معاملة واحدة سواء أكانت هذه الآثار وليدة غش الأغذية أو غش العقاقير الطبية أو انتهاء تاريخ صلاحيتها وهو نظر يخالف ما جرى به الأمر في القانون القائم رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بعد تعديله بموجب القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ حيث يفرض العقوبة الأشد في هذا الصدد لغش العقاقير الطبية وحدها ويفرق بين ماهو ضار منها بصحة الإنسان وماهو ضار منها بصحة الحيوان .

#### المحور الثالث:

هو إستحداث الأحكام الكفيلة بمعالجة الصور الإجرامية التى كشف عن ظهورها الواقع العملى ، فكان تأثيم الإستيراد أو جلب أو إدخال البلاد مواد مغشوشة أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع العلم بذلك ، وكان إلغاء السماح للسلطات المختصة بإدخالها القطر لإستعمالها لأغراض أخرى ، حتى لا تتسرب هذه المواد للداخل ويعاد طرحها من جديد بوسيلة أو بأخرى ، وتداولها لذلت الغرض الذى من أجله قام الحظر عليها .

- وعلى ذلك فقد جرى تعديل المادة الأولى من القانون بتشديد العقوبة على جريمة خداع أو الشروع فى خداع المتعاقد لتصبح الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف حنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وذلك بدلا من العقوبة المقررة في القانون القائم الذي يجعل الحد الأدنى لعقوبة الحبس ثلاثة أشهر فقط ويقتصر في عقوبة الغرامة على ما لا يقل عن مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

كما شدد العقوبة على جريمة الخداع أو الشروع فيه بإستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة أو بإستعمال طرق أو وسائل أو مستندات من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو كيلها أو فحصها غير صحيحة ولو حصل ذلك قبل إجراء العمليات المذكورة بأن جعل الحد الأدنى لعقوبة الحبس سنة بعد أن كان سنة أشهر فقط ، كما رفع حدى الغرامة إلى عشرة آلاف وثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من مائتى وألفى جنيه ، وذلك كله بعد أن اضيفت المستندات كوسيلة من وسائل الخداع أو الشروع فيه .

أما المادة الثانية فقد اتجه المشروع إلى أن يضيف وصف الطبية إلى تعبير العقاقير الوارد فيها ثم يردف ذلك بتعبير الأدوية ، لينسحب التشديد العقابي الذى استهدفه القانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٠ إلى العقاقير الطبية والأدوية وعلى تقدير أن المراد بلفظ العقاقير الوارد في باقى النصوص القائمة ، هو العقاقير الطبية كما أضاف المنتجات الصناعية إلى المواد المقصود حمايتها من الغش ، واعتد بتاريخ الصلاحية أساسا المتعامل مع المنتجات التي يحدد لها تاريخ صلاحية مساويا في ذلك بين فساد المنتج أو انتهاء تاريخ صلاحيته ، ثم جرى المشروع بعد ذلك على تشديد العقوبات المقررة على جرائم غش أغذية الإنسان أو الحيوان أو العقاقير الطبية أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية أو المنتجات الصناعية أو البعود المواد المغشوشة أو طرحها للبيع مع العلم بفسادها

أو غشها أو انتهاء تاريخ صلاحيتها ، فجعل الحد الأدنى لعقوبة الحبس سنة بعد أن كانت سنة أشهر ، وجعل الحد الأقصى لهذه العقوبة خمس سنوات بعد أن كانت ثلاثة ورفع عقوبة الغرامة فى حديها الأدنى والأقصى ، بأن جعلها عشرة آلاف جنيه وثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من مائة جنيه وألف جنيه .

أما إذا انتهى أمر الغش إلى أن تصبح الأغذية أو العقاقير أو الحاصلات أو المنتجات ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان فإن العقوبة تشدد لتصبح الحبس الذى لا تقل مدته عن سنتين ولا تجاوز سبع سنوات والغرامة التى لا تقل عن عشرين ألف جنيهولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر وذلك بدلا مما هو مقرر فى القانون الحالى حيث يتراوح حدا عقوبة الحبس بين سنة واحد وخمس سنوات والغرامة بين خمسمائة جنيه وألفى جنيه .

وفيما يتعلق بالمادة الثالثة فقد شدد المشروع عقوبة حيازة هذه الأغذية أو المحاصلات أو الممنتجات أو المواد المشار إليها في المادة السابقة بسبب غير مشروع مع العلم بحالة هذه الأغذية بأن جعلها الحبس مدة لا نقل عن سنة أشهر وغرامة لا نقل عن ثلاثة آلاف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا مما هو مقرر في القانون القائم من العقاب بالحبس مدة لا نقل عن ثلاثة أشهر وغرامة لا نقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه .

كما شدد العقوبة حال أن يثبت أن هذه الحيازة لعقاقير طبية أو الدوية مما يستخدم في علاج الإنسان أو الحيوان بأن جعلها الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين الف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر وذلك بدلا

من الحبس مدة لا تقل عن سنة أشهر والغرامة التي لا تقـل عـن خمسماتة جنيه ولا تجاوز ألفي جنيه على نحو ما هو مقرر في القانون القائم .

أما إذا ثبت أن أى من المواد السابقة سواء أكانت عقاقير طبية أو أدوية أو كانت من الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات ، ضارة بصحة الإنسان أو الحيوان ، فإن مزيدا من التشديد قد ألحقه المشروع بالنص بأن جعل الحد الأدنى والأقصى لعقوبة الغرامة هما عشرة آلاف جنيه وثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من تلك المقررة في القانون القائم والتي تتراوح بين ألف وثلاثة آلاف جنيه .

أما المادة الثالثة مكررا فقد قصر المشروع أحكامها على الجرائم التى تقع نتيجة إرتكاب فعل من الأفعال المؤثمة في المادتين الثانية والثالثة ، ثم يترتب على إرتكاب هذا الفعل آثار ضارة تلحق بالإنسان من عاهمة مستديمة أو وفاة ، فجعل العقوبة في حالة حدوث عاهة مستديمة السجن الذي لا تقل مدته عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين الف جنيه ولا تجاوز أربعين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من العقوبة المقررة في القانون القائم وهي السجن مدة لا تقل عن أربع سنوات وغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ألفي حنيه .

أما إذا ترتب على تلك الجريمة وفاة شخص فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن سبع سنوات وغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من الأشغال الشاقة أو السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز أربعة آلاف جنيه على نحو ما هو مقرر في القانون القائم.

وأضاف المشروع حكما جديدا يتعلق بحالة ما إذا نشأ عن إرتكاب الجريمة أو الجرائم المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة وفاة أكثر من خمسة أشخاص، فأفرد لها عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر.

أما المادة الرابعة فقد أجرى المشروع عليها عدة تعديلات ، حيث جعل الحظر المنصوص عليه في الفقرة الأولى منها منصرفا إلى إستيراد أو جلب أو إدخال أي شئ من المواد المغشوشة أو الفاسدة إلى البلاد ، بدلا من أن ينصرف هذا الحظر إلى الإستيراد فحسب كما هو الحال في القانون القائم ، وذلك لمواجهة الحالات التي لا تكون المواد المغشوشة أو الفاسدة قد وردت إلى البلاد بطريق الإستيراد ، حيث يمتد التأثيم إلى حالات التهريب وإدخال السلع بصحبة الركاب ، ثم أضاف المشروع إلى مجال التأثيم ما انتهى تاريخ صلاحيته من المواد المنصوص عليها في الفقرة الأولى مساويا بين هذه الصورة وصورة الغش وفساد السلعة .

ثم تناول المشروع فى الفقرة الثانية من هذه المادة عقوبة من يستورد أو يجلب أو يدخل إلى البلاد شيئا من المواد المشار اليها مع علمه بأنها مغشوشة أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها ، بأن جعلها الحبس الذى لا تقل مدته عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات والغرامة التى لا تقل عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ونص المشروع في الفقرة الثالثة من هذه المادة على أنه في جميع الأحوال تحدد السلطة المختصة لصاحب الشأن ميعادا لإعادة تصدير المواد الفاسدة أو المغشوشة او التى انتهى تاريخ صلاحيتها إلى الخارج . فإذا لم يقم ذلك في الميعاد المحدد قامت هذه السلطة بإعدام تلك المواد .

أما المادة الخامسة فقد أجاز المشروع ــ بقرار من الوزير المختص ــ بدلا من مرسوم ـ فرض حد أدنى أو حد معين من العناصر في تركيب العقاقير الطبية أو الأدوية أو في المواد المستعملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو المعدة للبيع باسم معين .

كما أضاف عبارة " أو فى أية بضائع أو منتجات أخرى " وذلك لمجابهة ما يستجد من منتجات أو سلع .

كما شدد المشروع العقوبة على مخالفة أحكام القرار الوزارى المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة بجعل عقوبة الحبس لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك بدلا من العقوبة المنصوص عليها فى القانون الحالى وهمى الحبس مدة لا تجاوز سنة وغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو الحدى العقوبتين .

وفيما يتعلق بالمادة الثامنة فقد عدلها المشروع بأن أوجب على المحكمة في حالة الحكم بالإدانة في المواد السابقة أن تأمر بنشر الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة المحكوم عليه فقط بدلا من النشر أو اللصق المنصوص عليه في القانون القائم لأن ذلك أكثر ردعا للمحكوم عليه من إجراء اللصق الذي لا يكلف المحكوم عليه ثنا.

أما المادة العاشرة فقد عدلها المشروع بتشديد العقوبة في حالة العود \_ الى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢ ، ٣ \_ لتصبح السجن مدة لا نقل عن خمس سنوات وغرامة لا نقل عن ثلاثين الف جنيه ولا تجاوز سنين ألف جنيه أو ما يعادل ضعف قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر بدلا من عقوبة الحبس المنصوص عليها في القانون القائم .

أما المادة الحادية عشرة فقرة ٣ فقد عدات بحيث تلزم مأمورو الضبط القضائى بأخذ عينات من المواد التي يسرى عليها هذا القانون لفحصها وتحليلها في المعامل التي تحددها اللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا القانون ، ووققا للإجراءات المقررة بها .

وإذا كان ما سبق جميعه يجرى فى مجرى التعديل ، فقد أضاف المشروع مادة جديدة برقم ٨ مكرر ١ مؤداها أنه فى حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة أحكام المواد ٢ أو ٣ أو ٣مكررا فإنه يجوز للمحكمة أن تحكم بعلق المنشأة المخالفة لمدة لا تتجاوز سنة ، كما يجوز لها أن تحكم بإلغاء رخصتها ، وتقوم النيابة العامة بايلاغ المدعى العام الإشتراكى بالأحكام النهائية الصادرة بالإدانة خلال شهر من تاريخ صدورها ، ويكون الحكم بغلق المنشأة وبإلغاء الرخصة وجوبيا فى حالة الحكم بالعقوبة المنصوص عليها فى المادة (١٠) .

ولم يفت المشروع أن ينص فى المادة الثانيـة منه على إستبدال عبارتى " بعبارتى " مرسوم عبارتى " مرسوم " و" مراسيم " أينما وردتا فى نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع الغش والتدليس .

ويتشرف وزير التموين والتجارة الداخلية بعرض مشروع القانون المرفق على السيد رئيس الجمهورية رجاء التكرم \_ في حالة الموافقة \_ بتوقيعه تمهيدا لإحالته إلى مجلس الشعب .

وزير التموين والتجارة الداخلية (دكتور أحمد أحمد جويلسي)

ثاتيا

تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشنون الدستورية والتشريعية ومكتب لجنة الشنون الصحية والبيئة عن مشروع قاتون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤لسنة ١٩٤١ ( بقمع التدليس والغش)

أحال الاستاذ الدكتور رئيس المجلس في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ إلى اللجنة المشتركة ، مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، والإقتراحين مشروعي قانونين المقدمين من السيدين العضوين عبد المنعم العليمي وطلعت عبد القوى عبد اللطيف بتعديل بعض احكام القانون سالف البيان .

فعقدت اللجنة إجتماعين بتاريخ ١١ و ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ حضر هما الاستاذ كمال الشاذلي وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى ، والدكتور أحمد أحمد جويلي وزير التموين والتجارة الداخلية ، والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل ، والمستشار أحمد

رضوان وزير شنون مجلس الوزراء والمتابعة ، كما حضر الاجتماع الثاني الدكتور على عبد الفتاح المخزنجي وزير الصحة .

نظرت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية والاقتراحين بمشروعى قانونين المقدمين من السيدين العضوين ، واستعادت أحكام الدستور والقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش ، وقانون العقوبات ، والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية ، والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ، وقانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، والقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب ، وقانون حماية القيم من العيب الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ ، والقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٠ في شأن الوزن والقياس والكيل ، واللائحة الداخلية للمجلس ، واستعت إلى السادة الأعضاء وإيضاحات السادة ممثلي الحكومة فتبين

أن المشرع المصرى واجه جرائم التدليس والغش منذ أواخر القرن الماضى بنص فى قانون العقوبات ، فلما اتسع نطاق هذه الجرائم رأى المشرع ضرورة التدخل بوضع قانون خاص يواجه الصور المختلفة لأساليب التدليس والغش حماية المواطنين من الآثار الضارة لهذه الجرائم وقد تحقق ذلك بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش الذى عدل عدة مرات بالقوانين رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ، ورقم ١٩٢٣ ، ورقم ١٩٢٣ ، ورقم ١٩٢٨ ، ورقم ١٩٨٠ اسنة ١٩٩٨ ، ورقم ١٩٨٠ اسنة المهرد . ١٩٨١ .

ولما كان التشريع هو وسيلة المجتمع لمواجهة الظواهر التي تنال بأثارها الضارة المواطنين الأبرياء ، ولما كانت ظاهرة التدليس والغش التي يعمد إليها بعض ذوى النفوس المنحرفة والنوايا السيئة ممن يسعون

في الأرض فسادا يبتغون عرض الدنيا ويريدون تحقيق الربح الحرام عن طريق خداع المواطنين أو غش المواد الغذانيــة أو العقــاقير الطبيــة أو الأدوية أو الحاصلات الزراعية أو الطبيعية أو المنتجات الصناعية ضاربين عرض المانط بما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار تضر بصحة بعض المواطنين وقد تودى بحياتهم ، دون أن يردعهم وازع من دين أو ضمير أو مشاعر إنسانية ، ولما كانت الدولة تحرص على حماية حياة المواطنين والحفاظ على صحتهم بالتصدى لأى فعل يمكن أن يمثل عدوانا عليها أو على السير العادى لأجهزة الجسم ولما كان العدوان المتمثل في غش الأغذية والأدوية والحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية يعتبر \_ فضلا عن صبغته الإجرامية العادية \_ نوعا من الغدر بالمستهلكين الذين يتناولون أو يستعملون هذه المواد واتقين من أمانة منتجها وموزعها كذلك فإن مثل هذه الجرائم لا يقتصر ضررها على ضحايا هذه المواد وإنما يمتد أثرها إلى جانب اقتصادى مهم هو أن هذه الجرائم تمثل منافسة غير مشروعة للمستوردين والمنتجين والتجار الأمناء الشرفاء ، ولما كان التشريع هو وسيلة الدولة لمواجهة هؤلاء المنحرفين وردعهم ودفع أذاهم عن المواطنين الأمنين الأبرياء . لذلك كان من واجب المشرع أن يتدخل محققا هذا الهدف .

ومن هذا المنطلق تقدمت الحكومة بمشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش لتحقيق مزيد من الردع، وللضرب على أيدى المجرمين والحد من نطاق هذه الظاهرة الخطيرة.

رئيس اللجنة المشتركة (دكتورة فوزية عبد الستار)

# ثالثا

أهم التعديلات التى وردت على أحكام القانون رقم 1.4 لسنة 1911 فى مشروع القانون كما ورد من الحكومة ومشروع القانون كما عدلته لجنة الشئون الدستورية والتشريعية والقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بعد موافقة مجلس الشعب عليه

_	
٦.	
<	

۱۰ قرار رئيس جمهورية مسر المربية مشروع قانون بمشروع قانون رقم ۱۰ بيت التدليس والنش بمشروع قانون رقم ۱۰ القانون رقم ۱۱ القانون القانون رقم ۱۱ القانون القانون رقم ۱۱ القانون رقم ۱۱ القانون القان	
	کانون رقم ۸۵ لسنة ۱۹۶۱ بقمح التدلیس
النص في القانون رقم ٢٨١ لمستة المخروع القانون كما عدلته اللجنة النص في القانون رقم ٢٨١ لمستة المخروع القانون رقم ١٩١١ لمستق المخام القانون رقم ١٩١١ لمستق ١٩١١ لمستق ١٩١١	النص في المانون

النص في القانون رقم 4.1 لسنة 1998 يتعمل بعض احكام القانون رقم 4.2 لسنة 1913

۸<u>۲۸</u> شروع القانون کا ورد من الککومه شروع القانون کا مبلته اللجنه

> النـــى فــى القائــون النــون رقــم £4 لسنة ١٩٤١

والتدليس النصوص الآتية :	التدليس والنش ، النصوص الآتية :	التدليس والنش ، النصوص الآتية :
رقعم 14 لمسنة 1961 بقمسع الغسش	رقسم 1⁄4 امسسنة ١٩٤١ يقمسسع الفسيش   القسانون رقسم 1⁄4 امسسنة ١٩٤١ يقمسسح   القسانون رقسم 1⁄4 امسسنة ١٩٤١ يتمسسح	القانون رقع ١٩٤٨ لسنة ١٩٤١ بتمسع
١،١،١،٥،٥،٤ ثالثة مسن القسانون	، ۱۰۱ افقرة ثالثة مسن القسانون   ٢ سكور ، ١٠٤ ١٠٠١ افقرة ثالثة من   ٢ سكور ، ١٠٤ ١٠١٠ انفرة ثالثة من	٣ ممكرر ، ٤،٥،٥،٤ (افقرة ثالثة من
يستبدل بنصوص المواد ٢٠٢٠٢٠٨مكرر،	يستبيل بنصنوص العوادا ٢٠٢٤ اعكرر الينسستيثل بنصسوص العسسواد ٢٠٢١ الينسستيثل بنصسوص العسسواد ٢٠٢١)	يسستبدل بنصسوص المسواد ٢٠٢٠،
 (المادة الأولى)	(المادة الأولى)	(المادة الأولى)
مجلس الشعب .	•	
مشزوع المقانون الآتى نصسه يقدم إلى   وقد أحسنوناه :	وقد اصدرناه :	وقد اصدرناه :
ئول	قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصمه ،	قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ،  قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ،
والكيل، وعلى مواققة مجلس الوزراء.		
لسنة ١٩٩٤ فى شأن الوزن والقيساس		
لسنة ١٩٩٤ ، وعلسي القانون رقم ١		
لسنة ١٩٨٠ السمدل بالقانون رقم ٢٢١		
من العيب المسادر بالقانون رقم ٩٥		
لسنة ١٩٦٦ ، وعلى تانون حمايـة القيم		-

النص في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعميل بعني احكام القانون رقم ٤٨ لسنه ١٩٤١

النص في للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - مقروع القانون كا ورد خشتن آثار آبهم | المؤرسة

الداخلة في تركيبها .	الداخلة في تركيبها .	الداخلة في تركيبها .	أو مصدرها في الإحوال التي يعتبر فيها
عناصر نافعة وعلى المموم المناصر	عناصر نافعة وعلى العموم العنساصر   عناصر نافعة ، ويوجبه عام العناصـــر   عناصر نافعة ، ويوجه عام العنـاصر   ٣- نوع البصاعة أو منشوما أو أصلها	عناصر نافعة ، وبوجه عام المناصر	٣_ نوع البضاعة أو منشؤها أو أصلها
صفاتها الجوهرية أو ما تحقويه من	صفاتها الجوهرية أو مسا تعتويسه مسن مسفاتها الجوهرية أو مسا تعتويسه مسن مسفاتها الجوهرية أو مسا تعتويسه مسن الداخلة في تركيبها	صفاتها الجوهرية أو ما تعتويه من	الداخلة في تركيبها
٢_ حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو	٣_ حَيْثَـة البضاعـة لو طبيعتهـا لو   ٣_ حَيْقَـة البضاعـة أو طبيعتهـا أو   ٣_ حَيْقَـة البضاعـة أو طبيعتهـا أو   عناصر نافعة ، ويوجه عام العناصر	٢_ حَقِيْمَة البضاعة أو طبيعتها أو	عناصر نافعة ، وبوجه عام العناصر
غير ما تم التماقد عليه .	غير ماتم التعالد عليه .	غير ماتم التماقد عليه .	صفاتها الجوهرية أو ما تحقويه من
٢_ ذاتية البضاعة إذا كان ما صلم منها	٧_ ذاتية البضاعة إذا كان ما صلم منها   ٧_ ذاتية البضاعة إذا كان ما صلم منها   ٢_ ذاتية البضاعة إذا كان ما صلم منها   ٢_	٧_ ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها	٢_ حقيقة البضاعة أو طبيعتها أو
ار كيليها لو وزنها لو طلقتها لو عيارها .   لو كيليها لو وزنها لو طلقتها لو عيارها .   لو كيليها لو وزنها لو طلقتها لو عيارها .   غير ماتم التعاند عليه	او كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها .	أو كيلها أو وزنها أو طاقتها أو عيارها.	غير ماتم التعاقد عليه .
١_ عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها	ا_ عدد البضاعة لو مقدلوها لو مقاسمها   اـ عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها   ا_ عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها   ا_ ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها	١_ عدد البضاعة أو مقدارها أو مقاسها	١- ذاتية البضاعة إذا كان ما سلم منها
	أحد الأمور الآتية :	أحد الأمور الآتية :	أحد الأمور الآتية :
	المتعالد معه بأية طريقة من الطرق فى	العتمالا معه بأية طريقة من الطرق في   المتعالا معه بأية طريقة من الطرق في   المتعالا معه بأية طريقة من الطرق في	المتعاقد معه بأية طريقة من الطرق في
أحد الأمور الآتية :	كل من خدع أو شرع فسى أن يخدع	كل من خدع أو شرع أسى أن يضدع كل من خدع أو شرع أسى أن يضدع كل من خدع أو شرع أسى أن يضدع	كل من خدع او شرع فسى ان يخدع
يندع المتعاند بأية طريقة من الطرق في أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين ، أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين ، أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين ،	أيهما أكبر أو بإحدى هاتين المقوبتين ،	أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين ،	أيهما أكبر أو بإحدى هاتين العقوبتين ،
المقوبتين كل من خدع أو شرع في أن	المقويتين كل من خدع أو شرع في أن   يعادل قيمة السلمة موضوع الجريمية   يعادل قيمة السلمة موضوع الجزيعية   يعادل قيمة السلمة موضوع الجزيعية	يمادل قيمة السلعة موضوع الجريمة	يمادل قيمة السلعة موضوع الجريمة
ا تبساوز الدف جنیسه لو بساهدی هساتین   ولا تبداوز عشرین الدف جنیسه او سا   ولا تجاوز عشرین الدف جنیسه او سا   ولا تجاوز عشرین الدف جنیسه او سا	ولا تجاوز عشرين ألمف جنيه أو ما	ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو ما	ولا تجاوز عشرين ألمف جنيه أو ما
أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا	أشهر وبغوامة لائتل عن مائة جنيه ولا وبغوامة لائتل عن خمسة ألاف جنيه   وبغوامة لائتل عن خمسة ألاف جنيه   وبغوامة لائتل عن خمسة ألاف جنيه	وبفرامة لا تقل عن خمسة ألاف جنيه	وبغرامة لا تقل عن خمسة ألاف جنيه
إيمالت بالجبس مدة لا تقل عن ثلاثة إيمالت بالجبس مدة لا تقل عن سنة إيمالت بالجبس مدة لا تقبل عن سنة إيمالت بالجبس مدة لا تقبل عن سنة	يمالب بالحبس مدة لا تقل عن سنة	يماقب بالحبس مدة لا تقـل عـن سـنة	يمالف بالحبس مدة لا تقل عن سنة
مادة ا_	مادة (۱)	مادة (١) :	مادة (١) :
			. (1) : 1

النص فی القانون رقم ۲۸۱ لسنة ۱۹۹۶ جمعمیل بعنی احکام القانون رقم ۶۸ لسنة ۱۹۴۱

> ه ا مشروع القانون كما ورد من الحكومه مشروع القانون كما عدلته اللجنه مشروع القانون كما عدلته اللجنه

النمي في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

غشا إلى البضاعة سبيا أساسيا في التمالا. التمالا. التمالا أو وزنها أو طالتها أو عيارها . وتكون المقوبة الحبس مدة لا تقل عن منة ولا تجاوز خمس سنوات ويتوامة لا تقل عن عشرة ألاف جنيه ولا تجاوز الملمة موضوع الجريمة أيهما أكبر أو الجدى ماتين المقوبتين ، إذا أرتكبت الجدى ماتين المقوبتين ، إذا أرتكبت أو شرع في ارتكابها بإستيمال موازين أو شرع في ارتكابها بإستيمال موازين أو متايس أحرى مزينة أو ممتنات أو المتاسمال طرق أو وسائل أو مستدات بإستمال طرق أو وسائل أو مستدات	- بعوجب الإتفاق أو العرف ـ النوع أو المنشأ أو الأصل أو المصدد المساند
التدالد المتباعة المباس مدة لا تقل عن وتكون المقربة السبس مدة لا تقل عن المتباعة أو عقدار ما أو تأليها وتكون المقربة السبس مدة لا تقل عن عشرة ألات عن المتبال على المتبال المسلمة موضوع الجريمة ألما المتبال المسلمة موضوع الجريمة ألما المتبال المتبا	ا ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
الاثناق أو العرف - الدوع أو الأعمل أو وتكون العقوبة العبس مدة لا تقل عن وتكون العقوبة العبس مدة لا تقل عن التعاد . التعاد . التعاد . التعاد . التعاد المنساعة أو مقارمة أو كابا أو وزنها أو طاقها أو عيارها . وتكون العقوبة العبس مدة لا تقل عن عشرة الان عبد أو بلا عن عشرة الان عبد أو بلاحث ملتين العن عن عشرة الان عبد أو ما يمادل قيمة ولا تجاوز المناسعة على المناسعة المناسقة المناسقة أو مناسفة من المناسقة أو المناسفة	الموال التي يستبر فيها - بعوجب الإنفاق أو أصلها أو مصدرها. أعـــ نـــوع البضاعــة أو أصلهــا أو أحبوجب الإنفاق أو العرف - القوع أو الأجوال التي يستبر فيهــا - بعوجب الإنفاق أو العرف - القوع أو المصدد المستد
الاثناق أو أهرف - النوع أو الأصل أو وتكون المقوبة العبس مدة لا تقل عن المستا أي المستد إلى البيضاعة مسبيا وتكون المقوبة العبس مدة لا تقل عن عشرة ألاب جنيه ولا تجارز وتجارز فس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة ألاب جنيه ولا تجارز وغرامة أيها أكبر أو المرتبة أو بياده أو المرتبة أو المنات المتنات أو الات قدمم أخرى مرتبة أو المرتبة أو المرتبة أو المنات المتنات أو الات قدمم أخرى مؤياة أو المنات المتنات أو المنات المتنات أو المنات المتنات أو المنات المتنات أو المنات المنات المنات المنات المنات أو المنات المنات المنات المنات أو المنات أو المنات المنات المنات أو المنات أو المنات المنات أو المنات أو المنات المنات أو ال	٤- نـوع البضاعــة أو معمــدر ها في الأهوال التي يعتبر فيهما بعوهـمب

النص في القانون رقم 17.1 لسنة 1992 بتعديل احكام القانون رقم 5.4 لسنة 181

۱۹۶۱ النبي في القانون رقم ۶۸ لسنة مشروع القانون كا ورد من الحكومة مشروع آلقانون كا عدلته اللجنه

			الأدويسة أو الصاصلات أو منتجات	
<u>يو</u> او من	فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع	لمُخالف من المشتعلين بالتجارة لو من   لو فاسدة لو فقهم تاريخ صعلاحيتها مع   كسانت أو فساسدة أو افقهم تساريخ   الأغذية أو المعاليور أو اللباتات الطبية أو	الأغذية أو العقاقير أو النباتات الطبية أو	
إذا كمان الم	ماصلات أو منتجات منشوشة كانت	يفترض العلم بالفش أو الفساد إذا كمان   الحاصلات أو منتجات منشوشة كانت   أو الحاصلات أو منتجات منشوشـة   عرض البيح أو باع شيئا من هذه	عرض للبيع أو باع شيئا من مذه	
<u> </u>	اغنية أو المقاتير الطبية أو الأدوية أو	الأغنية أو العقاتير الطبية أو الأدوية أو   هذه الأغنية أو العقائير الطبية أو الأدوية   معدا للبيح وكذلك كسل مسن طسرح أو	معدا للييع وكذلك كسل مسن لحسرح أو	
<u>۲</u>	رض لليسع أو بساع تسيينا مسن همذه	لعاصلات منشوشة كانت أو فاسدة مسع   عرض للبيسع أو بساع شسينا سن حدّه   علق أوعوش للبيع أو باع شيئا من		
قاقير أو اله	صناعية معدا للبيع ، أو من طرح أو	باع شينا من هذه الأغنية أو العقاقير أو   الصناعية معدا للبيع ، أو من طرح أو   العنتجات الصناعية معدا للبيع ، أو من الحاصلات الزراعية أو العنتجات	أو من الحاصلات الزراعية أو المنتجات	
للبيع أو الز	زراعية أو الطبيعية أو من المنتجات	الطبيعية أو من طرح أو عوض لليع أو   الزراعية أو الطبيعية أو من العنتهات   العاصلات الزراعية أو الطبيعية أو مسن   من العتاتير أو النباتات الطبية أو الأدية	من المقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية	
اعترب الم	لهيية أو الأدوية ، أو من الصاصلات	العقائير أو العساصلات الزراعيـة لو   الطبية لو الأدوية ، لو من العساصلات   من العقائير الطبية أو الأدوية ، لو من   شيئا من أغنية الإنسان لو العيوان لو	شيئا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو	
<u>انا</u> م	غنية الإنسان أو الحيوان أو من المقاتير	من أغنية الإنسان أو العجوان أو مسن  أغنية الإنسان أو الحيوان أو من المقاتير   شيئا من أغنية الإنسان أو العجوان أو   1_ كل من غش أو شرع فسى أن يغش	ا ـ كل من غش أو شرع فى أن يغش	
<u>.</u> ب	- غش أو شرع في أن ينش شيئا من	١- من غش أو شرع في أن يعش شيئا   ١- غش أو شرع في أن ينش شيئا   من   ١- كل من غش أو شرع في أن يغش   موضوع البويعة أيهما أكبر :	موضوع الجريمة أيهما أكبر:	
- 1	موضوع الجريمة أيهما أكبر كل من :   موضوع الجريمة أيهما أكبر :	موضوع الجريمة أيهما أكبر :	ألف جنيه أو ما يمادل قيمة السلعة	
la.	ف جنيه أو ما يمادل قيمة السلمة	ألف جنيه أو سا يعمادل قيمة السلمة   ألف جنيه أو سا يعادل قيمة السلمة   عن عشرة آلان جنيه ولا تجاوز ثلاثين	عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين	
ء کنن	ن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز ثلاثين	تجـازز الـف جنيـه أو بـاحدى هــائين   عن عشرة آلاف جنيه ولا تجارز ثلاثين   عن عشرة آلاف جنيه ولا تجارز ثلاثين   تبـارز خمـس سنوات وبنرامة لا تدل	تجاوز خمس سنوات وبغرامة لاتقل	
خابه ولا	جاوز خمس سنوات ويغرامة لاتقل	أشهر ويغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا   تجاوز خصص سنوات ويغرامة لا تقـل   تجاوز خصص سفوات ويغرامة لا تقـل   يعالب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا	يماقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا	
r F	ماقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا	يدالب بالجبس لمدة لا تقل عن سنة إيدالب بالجبس مدة لا تقل عن سنة رلا إيدالب بالجبس مدة لا تقل عن سنة ولا مادة (٣)	ا مادة (۲)	
	مادة (١)	742 (1)	قياسها أو كيلها أو فعميها غير صحيحة	
<u>.</u>	إجراء المطيات المذكورة .		من شأنها جعل عملية وزن البضاعة أو	

النص فى المقانون رقم 1٨١ لسنة ١٩٩٤ يتعميل احكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١

۸۲ مشروع القانون كنا ورد من الحكومة مشروع القانون كنا عدلته اللجنع

	•		
منشوشة كانت أو فاسدة أو انتهى تاريخ	صلاحيتها مع علمه بذلك .	علمه بذلك .	الباعة الجانلين مالم يثبت هسن نيته علمه بذلك.
صلاهيتها مع علمه بذلك .			ومصدر الأشيئاء موضوع الجريمة .
۲ کل من صنع او طرح او عرض	۲_کیل من صنع او طرح او عرض	۲_ من طرح أو عرض لليع أو بناع   ۲_ صنع أو طرح أو عرض للييع أو   ۲_ كنل من صنع أو طرح أو عرض   ۲_ كنل من صنع أو طرح أو عرض	۲ – من طرح أو عرض للبيع أو بساع
للبيع أو بساع موادا أو عبوات أو أغلقة	للبيع أو بساع موادا أو عبوات أو أغلقة	مـواد مسا تسـتممل فـي غـش أغفيـة   بـاع مـوادا أو عبـوات أو أغلقـة مـسـا   للبيع أو بـاع مـوادا أو عبوات أو أغلقة	مواد مما تستعمل في غش اغذية
مما يستعمل في غش أغذية الإنسان أو	مما يستعمل في غش أغذية الإنسان أو	الإنسسان أو العيسسوان أو العقساليور أو أيستعمل فسي غيش أغذية الإنسسان أو أحما يستعمل في غش أغذية الإنسان أو	الإنسان أو الحيدوان أو العقاقير أو
الحيوان أو المقاقير أو النباتات الطبية أو	الحيوان أو العقاتير الطبية أو الأدوية أو	المساصلات الزراعيــة أو المنتجــات   العيوان أو المقاتير الطبية أو الأدويـة أو   الحيوان أو الفاتير الطبية أو الأدويـة أو الحدول أو النباتات الطبية أو	الحاصلات الزراعية أو المنتجات
الأدويسة أو الحساصلات الزراعيسة أو	العاصلات الزراعية أو المنتجات	الطبيعية على وجه ينفي جواز استعمالها العساصلات الزراعيسة أو العنتهسات العساصلات الزراعيسة أو العنتجسات الأديسة أو الحساصلات الزراعيسة أو	الطبيعية على وجه ينفى جواز استعمالها
المنتجات الطبيعية أو المنتجات	الطبيعية أو المنتجات الصناعية على	إستعمالا مشروعا ، وكذلك من حرض   الطبيعية أو المنتجات الصناعية على   الطبيعية أو المنتجات الصناعية على   المنتجات الطبيعية أو المنتجات	إستعمالا مشروعا ، وكذلك من حرض
الصناعية علسي وجمه ينفسي جواز	وجه ينفى جواز إستعمالها إستعمالا	على إستعمالها في الفيش بواسطة   وجه ينفي جواز إستعمالها إستعمالا   وجه ينفي جواز إستعمالها إستعمالا   الصناعية على وجه ينفى جواز	على إستعمالها في الفش بواسطة
كراسات لو مطبوعات لو باليـة ومسيلة   مشروعا ، وكذلك كل من حــرض لو   مشروعا ، وكذلك كل من حــرض أو   استعمالها استعمالا مشروعا ، وكذلك كل.	مشروعا ، وكذلك كل من حسرض أو	مشروعا ، وكذلك كمل من حسرض أو	كراسات أو مطبوعات أو بأيسة ومسيلة
ساعد على استمالها في الغش بواسطة   ساعد على استمالها في الغش بواسطة   من حرض أو ساعد على استمالها في	ساعد على إستعمالها في الغش بواسطة	ساعد على إستعمالها في الغش بواسطة	الخرى من أي نوع كانت .
كراسات أو مطبوعات أو بأيـة وسـيلة   كراسـات أو مطبوعـات أو بأيـة وسـيلة   الفش بواسطة كراسات أو مطبوعات أو	كراسات أو مطبوعات أو بأيــة وسيلة	كراسات أو مطبوعات أو بأيـة وسيلة	
بأية وسيلة أخرى من أى نوع كانت .	اخری من ای نوع کانت .	آخری من أی نوع كانت .	
وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن	وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن	وتكون المقربة الحبس لمدة لا نقل عن  وتكون العقوبة الحبس مدة لا نقل عن  وتكون العقوبة الحبس مدة لا نقل عن  وتكون العقوبة الحبس مدة لا نقل عن	وتكون العقوبة الحبس لمدة لا تقل عن
سنة ولا تجاوز خسس سنولت وغراسة   مشتين ولا تجاوز سبع سنولت وبغراسة   مشتين ولا تجاوز سبع سنوات وبغراسة   مشتين ولا تجاوز سبع سنوات وبغراسة	سنتين ولا تجاوز سبع سنوات وبغراسة	سنتين ولاتجاوز سبع سنوات وبغراسة	سنة ولا تجاوز خمس سنوات وغرامة
لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز	لانقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز	لائتل عن خسسانة جنيه ولا تجاوز  لائتل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز  لائتل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز  لائتل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز	لانقل عن خمسمانة جنيه ولا تجاوز
أربعين ألف جنيه أو ما يمادل قيمـــة	اربعين ألف جنيه أو ما يمادل قيمــة	الفي جنيه أو باحدى هاتين المقوبتين إذا   أربعين ألف جنيه أو ما يعــادل قيمـــة   أربعين ألف جنيه أو ما يعــادل قيمـــة   أربعين ألف جنيه أو ما يعــادل قيمـــة	ألفي جنيه أو بإحدى هاتين المقوبتين إذا

النمي في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

النص فی القانون رقم ۲۸۱ لسنه ۱۹۹۶ بتعدیل احکام القانون رقم ۶۸ لسنة ۱۹۶۱

۸۳ التانون كا ورد من الحكومه مشروع التانون كا عدلته اللجنه

1381

مادة ۲	مادة (۲)	مادة (۲) :	مادة (۲) :
نقة المحكوم عليه .			
جريدتين يوميتين واسعتى الإنتشار علمى			
وفى جميع الأحوال ينشر العكم فمى			
بفسادها .	تاريخ صلاحيتها .	تاريخ صلاهيتها .	تاريخ صلاحيتها .
المستهلك عالما بغش البضاعة أو	العستهك عالماً بغيش البضاعة أو   بغش البضاعة أو بفسادها أو بإنتهاء   بغش البضاعة أو بفسادها أو بانتهاء   بغش البضاعة أو بفسادها أو بإنتهاء	بغش البضاعة أو بفسادها أو بانتهاء	بغش البضاعة أو بفسادها أو بإنتهاء
مذه المادة ولسو كسان المشترى أو	هـذه المــادة ولــو كــان المشــترى أو أولـو كـان المشـترى أو المسـتهاك عالمــا   ولـو كـان المشـترى أو المسـتهاك عالمــا	ولمو كان المشترى أو المستهلك عالما	ولو كان المشترى أو المستهلك عالما
وتطبق العقوبات المنصوص عليها في	وتطبق العقوبات المنصـوص عليها فمي  وتطبق العقوبات العقورة في هذه المعادة  وتطبق العقوبات العقررة في هذه المعادة	وتطبق العقوبات المقررة في هذه المادة	وتطبق العقوبات المقررة في هذه المادة
	أو الحيوان .	أو الحيوان .	الإنسان أو الحيوان
	تستعمل في النش ضارة بصحة الإنسان مستعمل في النش ضارة بصحة الإنسان مالتي تستعمل في النش ضارة بصحة	تستعمل في الفش ضارة بصحة الإنسان	التى تستعمل فى الغش ضبارة بصحة
بصحة الحيوان .	تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد التمي   تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد التمي   انتهى تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد	تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد التى	انتهى تاريخ صلاحيتها أو كانت المواد
الحيوان أو إذا كمانت العقماتير ضمارة	العيولن أو إذا كانت العقالير ضمارة   المعشوشة أو القاسمة أو التسى أنتهسى   المعشوشة أو القسمة أو التسى انتهسى   المنتجات المعشوشة أو الفاسدة أو التسى	المغشوشة أو الفاسدة أو التسى انتهسى	المنتجات المغشوشة أو الفاسدة أو التي
فى الغش ضارة بصحة الإنسان أو	في الغش ضارة بصحة الإنسان أو الأدرية أو الحاصلات أو المنتجات الأدوية أو الحاصلات أو المنتجات الطبية أو الأدرية أو الحاصلات أو	الأدوية أو الحاصلات أو المنتجات	الطبيسة أو الأدويسة أو الحساصلات أو
أو الفاسدة أو كانت المواد التسى تستعمل	أو الفاسدة أو كانت المواد التسى تستمعل   إذا كـانت الأغذيـة أو العقاتير الطبيـة أو   إذا كـانت الأغذيـة أو العقاتير الطبيـة أو النباتـات	إذا كمانت الأغذية أو المقاتير الطبية أو	إذا كانت الأغذية أو المقاتير أو النباتات
كانت الأغذية أو الحاصلات المنشوشة	كانت الأغنية أو الحياصلات المغشوشة   السلمة موضوع الجريمة أيهما أكبر ،   السلمة موضوع الجريمة أيهما أكبر ،   السلمة موضوع الجريمة أيهما أكبر ،	السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر	السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر

النمي في القانون رقم ٤٨ لسنة

مشروع القانون كما ورد من الحكومــه النص فسى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١

3

1381

ثلاثين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة

تكون المقوية الحيس مدة لا تقل عن سنة | إذا نشأ عن إرتكاب جريمة مـن الجرائم | إذا نشأ عن إرتكاب جريمة مـن الجرائم

مادة (۳) مكرر ۱<sup>(۱)</sup> :

مادة (٣) مكرر :

مادة ٢ مكرر -

المشار اليها في المادة السابقة ضارة العقالير الطبية أو الأدوية أو المسواد

بصحة الإنسان أو الحيوان .

وغرامة لاتقل عن خمسة وعشرين ألف

إجنيه، ولا تجاوز أربعين ألمف جنيه أو

بعاهمة مستديمة فتكون العقوبة السبجن

ألف جنيه أو ما يصادل قيمة السلمة ما يعادل قيمة السلمة موضوع الجزيمة

وعشرين ألف جنيه ولا تجاوز أربعين سنوات وغرامة لاتقل عن خمسة العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس

العادتين السابقتين تشعلق بالعقاتير الطبية | وعشرين ألف جنيـه ولا تجاوز أربعين | جزيمة من الجزائم المنصوص عليها في | سنوات وغراسة لا تقل عن خمسـة | جنيه، أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كانت | العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس

الخاصنة بالإنسان.

(١) يلاحظ أن السادة (٣) مكور كانت قد انسيفت بالقانون رقع ٢٠١ لسنة ١٩٨٠ وأصبح نصمها هو نص السادة (٤) ونص السادة ٤ هو نص السادة (٣)

ألف جنيم أو ما يمادل قيمة السلمة

إصابة شخص بعامة مستنيمة فتكون | ٣مكررا من هذا الثانون إصابة شخص المنصوص عليها فسي العسواد السبابقة | المنصوص عليها في العبواد ٢٢٢٠١ ،

تقل عن خمسمانة جنيه ولا تجاوز ألف | إصابة شخص بعاهة مستديمة فتكون |

ولا تزيد عن خمس سنوات وغرامة لا | المنصوص عليها في المادتين السابكتين |

المادة السابقة ضارة بصحة الإنسان أو أو الأدوية أو الصواد المشار إليهما فسي المنتجات أو العقاقير أو النباتات الطبية إذا كمانت الأغذية أو العساصلات أو السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر

۳۱۲۹ (۶) :

الحيوان .

نقل عن عشسرة ألاف جنيه ولاتجاوز	النص في القانون رقم ٢٨١ لمنة ١٩٩٤ بتعديل احكام القانون رقم ٤٨ لمنة ٤١
	٨٥٠ مشروع القانون كما عملته اللجنه
عشـــرة آلاف جنيه ولاتجاوز ثلاثيــن	شروع القانون كا ورد من الحكوسه
هريدتين يوميتين واسعتى الإنتشــــار عشـــرة آلاف جنيه ولاتجاوز ثلاثيــن	النمي في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

ألف جنوه أو ما يمادل قيمة السلعة

على نفقة المحكوم عليه.

موضوع الجريمة أيهما أكبر ، إذا كمانت الأغذية أو الحاصلات أو المنتجات أو

	النص في القانون رقم ٢٨١ لسنة بتعديل احكام القانون رقم ٤٨ لسن
	ُ ٨٥٠ مشروع القانون كما عدامته اللجنه
المالية المالي	مشروع القانون كا ورد من الحكومــه
اجريانين يومينين واسعني الانتسار اعتساء آلان دنيه ولادران تلائين	النمي في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

النص فى القانون رقم 171 لسنة 1912 شعروع القانون كمـًا ورد من الحكومة مشروع الثانون كا عدلته اللجنة بتعديل احكام القانون رقم 2.4 لسنة 1921

النص في القانون رقم ٤٨ لسنة

اعلى المحكم و ضده .			
جريدتين يوميتين واسعتى الإنتشار			
وفى جميع الأحوال ينشر الحكم فى			
تجاوز أربعة ألاف جنيه .			
وغراسة لانقل عن ألفى جنيه ولا موضوع الجريمة أيهما أكبر	موضوع الجريمة أيهما أكبر	موضوع الجريمة أيهما أكبر	
السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات مائة ألف جنوه أو ما يعادل قيمة السلمة المائة ألف جنوه أو ما يعادل قيمة السلعة	مائة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلمة	مانة ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة	
تكون العقوبة الأشغال الشالة الموقتة أو لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز اليهما أكبر .	لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز	لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تجاوز	ایها اکبر
وإذا ترتب على الجريعة وفاة شخص ، العقوبة الأشفال الشاقة العوبدة وغراسة العقوبة الأشفال الشاقة العوبدة وغراسة إيعادل قيعة السلعة موضوع الجريعة	المقوية الأشغال الشاقة المؤيدة وغرامة	العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة	إيعادل قيمة السلعة موضوع الجريم
مستديمة .	وفاة اكثر من خمسة السخاص فتكون إوفاة أكثر من ثلاثة السخاص فتكون اجنوه ولا تجاوز مائه الف جنيه او ما	وفاة أكثر من ثلاثة السخاص فتكون	إجنيه ولا تجاوز عائه الف جنيه او ما
على الجريسة إصابة شخص بعامة الجريسة وفاة شخص ، فإذا نشأ عنها الجريمة وفاة شخص ، فإذا نشا عنها العويدة وغرامه لا تلل عن خمسين العب	الجريمة وفاة شخص ، فإذا نشأ عنها	الجريمة وفاة شخص ، فإذا نشا عنها	المؤيدة وغرامه لا تقل عن حمسين الف
جنيه ولا تجاوز الفي جنيه إذا ترتــب موضوع الجربية أيهما أكبر إذا نشأ عن مرضوع الجربية أيهما أكبر إذا نشا عن اكتر نكـون العلوبـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	موضوع الجريمة أيهما أكبر إذا نشأ عن	موضوع الجريمة إيهما اكبر إدا نشا عن	اكتر تكون العويه الأسعال السافه
الربع سنوات وغوامة لا تقل عن ألف استين ألف جنيه أو ما يعادل تيمة السلمة استين الف جنيه او ما يعادل ديمه السلمه اورادانشا عن الجريمه وشاه مستحص او	ستين ألف جنيه أو ما يعادل قيمة السلعة	ستین الف جنیه او ما یعادل فیمه السلعه	وردانشا عن الجريمة والماه سحص أو
وتكون المقوبة السجن مدة لا تقل عن إتقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز أثقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز المتحربه عن الحبس مدة سه واحده .	تقل عن ثلاثين ألف جنيه ولا تجاوز	تقل عن ثلاثين الف جنيه ولا تجاوز	للحرية عن الحبس مدة سنة واحده .
ولا تجاوز ثلاثة ألاف جنيه .	مدة لا تقل عن سبع سنوات وغرامة لا مدة لا تقل عن سبع سنوات وغرامه لا الحاله فلا يجور النزول بالعقوبه المقيده	مدة لا تقل عن سبع سنوات وغرامه لا	الحاله فلا يجوز النرون بالعقوبه المقيده
وغرامة لا نقل عن الف وخمسمائة جنيه   وتكون العقوبة الإشنال الشاقة المؤقمة   وتكون العقوبة الإشنال الشاقة المؤقمة   المعادة ١٧ من ناتون العلوبات في مسده	وتكون المقوبة الأشنال الشاقة الموققة	وتكون العقوبة الأشغال الشاقة الموقشة	المادة ١٧ من فانون العفوبات في همهده
ونى حالة المود تكون العقوبة السجن موضوع الجريمة أيهما أكبر	موضوع الجريمة أيهما أكبر	موضوع الجريمة أيهما أكبر	ايهما اكبر وإذا طبقت المحكمه حكم

النص في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعميل احكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤١

٨٧ . مشروع القانون كما ورد من الحومسة مشروع القانون كما عدلته اللجنه

> النص فی القانون رقم ۶۸ لسنة ۱۹۶۱

ار الفار دو ار	م يتوافر العلم	ك المواد على	نناعیه یکون ننهمی تاریخ	او المنتجات	او من ال-قاتير	يهما أكبر كال	ع جنوعه ولا المائل قيمة الما	عن سنه ولا نراسة لا تقسل	
تصدير المواد المغشوشة	انقة المرسل إليه ، فإذا ال	صلاحيته مسع علمه بدلك ، وسنوى السلطة المختصة إعدام تلك المواد على	الطبيعية أو المنتجات الم منشوشا أو فاسدا أو ا	او النباسات الغربية أو الا	اغذية الإنسان أو الحيوان	السلمة موضوع الجريمة المن المن المن المن المن المن المن المن	عن خمسة وعشرين أله تجاهز مانة ألف جنيه أو ه	يمائب بالحبس مدة لا تعل تجاوز خصس سنوات ويه	مادة (۳)مكررا :
عم اد المغشوشة أو الفاسدة أو	أو المقاتير أو المسامعات على نفقة المواد أو المقاتير الطبية أو الأدوية أو أفاذا لم يتواقع السلطة النقة المرسل إليه ، فإذا لم يتواقع الطم المعارضة المقاتير أو المسامعات على المسامة المختصفة معاداً والأدوية أو المساملة المختصفة معاداً لاعادة أكدد له السلطة المختصفة معاداً لاعادة	بإعادة تصدير ما في الخارج في العيداد  بإحدى ماتين المقوبتين كل من استورد  بذلك وتتولى السلطة المختصة إعدام   صلاحيته مسم علمه بذلك ، ولسعولي الذي تحدده السلطة المختصة تعدم المولد   لو جلب لو اخفل إلى البلاد شيئا من   تلك المواد على نقة المرسل إليه .	تجاوز مائة ألف جنيه أو ما يمادل قيمة المنتجات المنتاعية يكون مشوشا أو الطبيعية أو المتتجات الصناعية يكون إذا رفض الطلب ولم يقم صاحب الشأن السلمة موضوع الجريمة أيهما أكبر ، أو إفاسدا أو انتهى تاريخ صلاحيته مع علمه منشوشا أو فاســـدا أو انتهــى تـــاريخ	ية لك في خلال الاربع والعشرين ساعه من الطلب المقدم إليها وبالشروط التي عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا العاصلات الزراعية أو الطبيعية أو العاصلات الزراعية أو المنتجسات	تسمع بإدخالها في القطر لو يتداولها او افاصدا او انتهى تاريخ مسلاحتيها . باستعمالها لأى غـرض آخر مشروع ، ويعالب بالحيس مدة لا تمال عن سنة ولا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو مسن أغذية الإنسان أو الحيوان أو من التخالير باستعمالها لأى غـرض آخر مشروع ، ويعاللب بالحيس مدة لا تمال عن سنة ولا من أغذية الإنسان أو الحيوان أو من التخالير	او من الحاصدات الراحوه و العظيمية العلم الما العاصدات الراحوه و العظيمية العلم الما العلم	الماصلات الزراعية أو الطبيعة يكون العيوان أو من العالمية أو الإدوية عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا عن خمسة وعشرين ألف جنيه ولا الماصلات الزراعية أو الطبيعة يكون العيوان ألف جنيه ولا الماصلات المراحلة الماحدة أو المعال المراحدة الماحدة الماح	يعظر استوراد شمع من أغذية الأنسان أو يعظر استوراد أو جلب أو إبخال أي يعاقب بالحبس مدة لا تمثل عن مسة ولا إيعاقب بالحبس مدة لا تمل عن مسه ولا الحبوان أو العقدائير الطبيسة أو من أشمح إلى البسلاد من أغنية الإنسان أو تجارز خمس منوات وبضرامة لا تمثل تجاوز خمص منوات ويغرامة لا تمثل	
الما منشاشة أتصدر ال	لو الأدوية أو أفياذا لم	من استورد بذلك وقا لاد شينا من تلك المواد	يمادل قيمة المنتجات بما أكبر ، أو أفاسدا أو ا	العقائير ن جنيه ولا الماصلا	عن سنة ولا من اغذيا	و الطبيعية الحوار ما منشوشا أو السلمة مو	بة أو الإدوية عن خمس	ريخال أي يماقب باله الإنسان أو تجاوز خم	مادة (٤) :
الخاصلات أو المنتجات الم	المواد أو العقائير الطبية ا	بإعادة تصديرها في الخارج في العيماد   بإحدى هاتين العقريقين كل من استورد   بذلك وتـتولى السلطة المختصة إع الذي تـحدده السلطة المختصمة تعدم العواد   لو جلب أو أدخل إلى البلاة شيئا مـن   تلك العواد على نقة العرسان إليه	تجاوز مائة ألف جنيه أو ما السلمة موضوع الجريمة أب	عن خمسة وعشرين ألمه	تسمع بإدخالها فى القطر لو يتداولها أو أفاسدًا أو أنتهى تاريخ مسلاميها · باستعمالها لأى غرض آخر مشروع ،   ويعالب بالعبس مدة لا تمل عن سنا	او من الحاصلات الرزاعية أو المنتجات الصناعية يكون المنتجات الصناعية يكون	الحيوان أو من العقائير الطبير	يعظر إستيراد أو جلب أو شئ إلى البسلاد من أغنية	مادة (٤) :
المرسل إليه . أن تند، الحالات الترتيق في اللقرة والسائلة مع علمه بأنها منشوشة أقصدير المواد المعشوشة أو الفاسحة أو تصدير المواد المعشوشة أو الفاسحة أو	ر الحساصيلات على نفسقة	ِما في الخارج في الميماد سلطة المختصة تعدم المواد	ار وزاری . لب ولم یقم صناحت الشان	ية لك في خلال الأربع والعشرين صاعه من الطلب المقدم اليها وبالشروط التي	ا فی القطر او بتداولها او ن غرض آخر مشروع ،	سدا . وز السلطة المغتصمة أن	زراعية أو الطبيسة يكسون	. شمن من أغذية الأنسان أو مقافير الطبيسة أو من	
المرسل إليه .	او العقاتير او	بإعادة تصدير الذي تحدده ال	يصدر بها قرار وزارى . إذا رفض الطلب ولم يقم ه	ين لك في خلا من الطلب اله	تسمح بإدخالها بإستسالها لأع	منشوشا او فاسدا غیر آنه بجوز	الحاصلات ال	یعظر استیراد الحیوان او ال	مادة ٤ -

بتعديل احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١	النص في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤		
	مشروع القانون كما ورد من الحكومة. مشروع القانون كما عدلته اللجنه	W	
	1381	النص في القانون رقم ٤٨ لسنة	

مادة (٥)(١): يجوز بقرار من الوزير المختص فرض يجوز بقرار من الوزير المختص فرض تركيب المقافير المطبية أو الأدوية أو نمى المحواد المستملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المحواد المستملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المحواد المستملة في غذاء الإنسان أو الحيوان أو في المحواد المستملة في	البصواد أو العقاقير معشوشة أو فاسدة أو فاسدة أو فتهى تاريخ صلاحيتها . التى انتهى تاريخ صلاحيتها إلى الخارج التى انتهى تاريخ صلاحيتها إلى الخارج ويكون ذلك بقر الروز الرى . وفسى جميح الأحسوال تحسيد السياحة الذا لم يقم بذلك في السيعاد المحدد تصدم فاذا لم يقم بذلك في الميعاد المحدد تصدم المحدد تصدم المحدد تصدم الله . تلك المواد على نفقته . التي المواد على نفقته . التي المواد على نفقته . المحدد تحدم تلك المحدد تحدم المحدد تحدم تلك المحدد تحدم تلك المحدد تحدم تلك المحدد تحدم تلك المحدد تحدم المحدد تحدد تحدم المحدد تحدم المحدد تحدد المحدد المحدد تحدد المحدد ال
مادة (ه): يجوز بقرار من الوزير المختص فرض بجوز بقرار من الوزير المختص فرض يجوز بقرار من الوزير المختص فرض حد أدنى أو حد معين من المناصر في حد أدنى أو حد معين من المناصر في الأكوب المقاقير المطبية أو الأدوية أو في تركيب المقاقير المطبية أو الأدوية أو في تركيب المقاقير المطبية أو الأدوية أو في المواد المستملة في غذاء الإنسان أو المواد المستملة في غذاء الإنسان أو المواد المستملة في غذاء الإنسان أو المواد المستملة في المواد المستملة في المواد المستملة في المواد المستملة في غذاء الإنسان أو المواد المستملة في المواد ا	التى التهمى تاريخ صلاحيتها إلى الخارج : فإذا لم يقم بذلك فى العيماد المحدد تعدم تلك المواد على نفقة العرسل إليه .
مادة (ه):  يجوز بقرار من الوزير المختص فرض حد لننى أو حد معين من المخاصر فى تركيب المقاقير الطبية أو الأدوية أو فى الصواد المستملة فى خذاء الإنسان أو خذاء الإنسان أو الحيوان أو فى المسواد المستملة فى خذاء الإنسان أو الحيوان أو فى السواد عليه المسواد المستملة فى عنها فى الله الميوان أو فى السواد عليها فى الله الميوان أو فى السواد عليها فى الله الميوان أو فى السواد المستملة فى عليها فى الله الميوان أو فى السواد المستملة فى عنها فى الله الميوان أو فى السواد الميان الميان الميان الميان الميان أو فى الميان الميا	التي انتهي تاريخ صلاحيتها . التي انتهي تاريخ صلاحيتها إلى الذا وفي جبوح الأحوال تحدد السلطة الذا لم يقم بذلك في الميداد المحدد ت المختصة لصاحب الشأن ميمادا لإعدادة الله المواد على نقة المرسل إليه . تصدير المدواد المنشوشة أو الفاسدة أو التي القواح ، فإذا التي القوم مناكبة المرسل إليه . لم يقم بذلك في الميداد المحدد تعدم تلك لم يقم بذلك في الميداد المحدد تعدم تلك
مادة ٥ مادة (٥): مادة	المسولد أو العقائير مغشوشــة أو فاســدة ويكون ذلك بقرار وزارى .

النص في القانين رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعميل احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

> ۸۹. شروع القانون كنا ورد مسن الحكوسه مشروع القانون كدا عدلته اللجنه مشروع القانون كدا عدلته اللجنه

> > النص في القانون رقم ٤٨ لسنة

		سرر مع علمه بدي .		مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأجكاء هذا	بقصد البيع أو استورد مواد مركبة أو	عرض أو طرح للبيع أو حاز أو أخرز	أو صنع أو انتج يقصد البيع أو باع أو	أو باحدى هاتين العقوبتين كل من ركب	قيمة السلمة موضوع الجريمة أيهما أكبر	ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو مايعادل	وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه	ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة	او منتجات آخری .	المعدة النبع باسم معين أو في أية بضائع المعدة النبع باسم معين أو في أية بضائع المعدة النبع باسم معين أو في أية بضائع	7. G
			الق ل مع علمه بذاك	مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام هذا	بقصند البيع أو استورد مواد مركبة أو	عرض أو طرح للبيع أو حساز أو أحرز	أو صنع أو انتج بقصد البيع أو بـاع أو	أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركب	قيمة السلمة موضوع الجريمة أيهما أكبر	ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو مايعادل	ويغرامة لائقل عن عشرة آلاف جنيه	ويعاقب بالدبس مدة لا تقل عن سنة	او منتجات أخرى .	المعدة للبيع بإسم معين أو في أية بضنائع	
			القرار مع علمه بذلك .	مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام هذا	اليسم أو استورد مسواد مركبة أو	عرض أو طرح لليع أو حساز بقصند	لو صنع أو أنتيج بقصد البيع أو بـاع أو   أو صنع أو انتج بقصد البيع أو بـاع أو   أو صنع أو انتج بقصد البيع أو بـاع أو	أو بإحدى هاتين المقوبتين كل من ركب	قيمة السلمة موضوع الجريمة أيهما أكبر	ولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو مايعادل	وبغرامة لا تقل عن عشرة ألاف جنيه	ويمالب بالحبس مدة لا تقل عن سنة	او منتجات آخری .	المعدة للبيع بإسم معين أو في أية بضائع	
هذه الأحكام مع علمه بذلك .	ويعاقب بالمقوبات السابقة كل من خالف	طرحها للبيم أو حبازتها مقصد السم	الستيرادها أو بيعها أو عرضها أو القوار مع علمه مذلك	المنتجة بالمخالفة لهدة الأحكسام أو مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام هذا مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام هذا مصنوعة أو منتجة بالمخالفة لأحكام هذا	تصدير العواد العركمية أو العصمنوعة أو   البيسع أو العستورد حسواد مركبسة أو   يقصد البيع أو المستورد مواد مركبية أو	ويجوز لن ينصن العرسوم على حظـر   عرض أو طرح للبيع أو حــاز بقصــد   عرض أو طرح للبيع أو حــاز أو أحرز   عرض أو طرح للبيع أو حــاز أو أخرز	المرسوم .	يتُصد البيع سموله بالمخالفة لأحكام هذا   أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركـب   أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ركـب	التقويتين كال من ركب أو صنع أو فقتج   قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر   قيمة السلعة موضوع الجريمة أيهما أكبر	تزيد عن مائة جنيه أو باحسدى هساتين أولا تعباوز عشرين ألف جنيه أو مايعادل أولا تجاوز عشرين ألف جنيه أو مايعادل أولا تجاوز عشرين الف جنيه أو مايعادل	اويغزامة لا نتل عن خدسة جنيهات ولا  ويغرلمة لا نتل عن عشرة آلاف جنيه   ويغرامة لا نتل عن عشرة آلاف جنيه	يعاقب بالحبس مدة لا تستجاوز مسنة ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن مسنة ويعاقب بالحبس مدة لا نقل عن مسنة ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن مسنة			

بتعديل احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النص في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

النص في القانون رقم ٤٨ لسنة مشروع القانون كا ورد من الحكوسه ، ٩ ١٩٤١

(۱) مصنعه بهندنون زفع ۱۸۱ نسته ۱۹۹۵ ، ویلاحظ این نص العادة (۵) مکرر من مشروع الثانون ادسج فی العادة (۱۰)	ويلاحظ ان نص العادة (٨) مكرر من مشروع	ع القانون ادمج في المادة (١٠)		
مسع عدم الإخسلال باحكام المسادتين مع حدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩، ١٤٥ مسع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩، ١٤٥ مسع عدم الإخلال بأحكام المادتين ١٤٠، ١٤٥ مسعد المستحدد المست	مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩،	مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩،	مع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٤٩،	
مادة ١٠	مادة (١٠) :	مادة (١٠):	ا مادة (۱۰)(۱) :	
المتعلقة بالإعلان تنفيذا كاملا.				
بدون الإخلال بشنفيذ نصبوص الحكم				
بغرامة لاتتجاوز عشرين جنيها وذلك				
علیه او بتحریضه او باتفاقه عوقب				
مزقت كلها أو بعضها بفمل المحكوم				
أ فاذا اللفت الإعلانسات أو اغفيت أو				
وذلك على نفقة المحكوم عليه .				
المحكمة لمدة لا تنجاوز سبعة أيسام المحكوم عليه.	المحكوم عليه .			
أو بلصقه في الأمكنة النسي تعينها	أو باصعت في الأمكت التسي تعينها الحكم في جريدتين يوميتين على نفقة		ومنتن طر نقة المحكم عاد	
تأمر بنشر الحكم في جريدة أو جريدتين	تأمر بنشر الحكم في جريدة أو جريدتين   عليها في المواد السابقة أن تأمر بنشر		المواد السابقة بنشر الحكم في جزيرتن ز	
محكام المواد السابقة يجوز للمحكمة أن	احكام المواد السابقة يجوز للمحكمة أن عالادائة في لحدى الجرائم المنصوص		في أحدى الحر أنع العنصوص عليها في	
في حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالف	في حالة الحكم بعقوبة بسبب مخالفة   يجب على المحكمـة في حالـة الحكم   على أصلها .	على أصلها .	تقضى المحكمة في حالة الحكر بالإدانية	
ا مادة (٨) :	ا مادة (٨) :	مادة (٨) :	امادة (٨) :	

بتعديل احكام القانون رقسم ٤٨ لسنة ١٩٤١ النئ في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

مشروع القانون كما ورد من الحكومــه مشروع القانون كما عدلته اللجنه

وتعتبر متماثلة فسى العسود الجرائسم وإذا طبقت المحكمة حكم المادة ١٧ من وتتظيم تداولها وقانون الزراعة الصمادر إبالفاء رخصتها وذلك دون الإخمال المنصموص عليها فمي همذا القانون التقويات في هذه الحالة فلا يجوز جنيه أو ما يعادل ضعف قيمة السلمة | جنيه أو ما يعادل ضعف قيمة السلمة | ألف جنيه أو ما يعادل مثلى قيمة السلمة عن خمس سنوات وغراسة لا تقل عن | عن خمس سنوات وغراسة لا تقل عن | لا تقل عن خمس سنوات وغراسة لا تقل المنصوص عليها في قانون العلامات | ٢٠٣ من هذا القانون السجن مسدة لا تمثل | ٤٠٣ من هذا القانون السجن مسدة لا تمثل | ٢٠٣ مكررا من هذا القانون السجن مدة الاعتاد الجرائم المنصوص عليها في المائين | الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢، | الجرائم المنصوص عليها في المواد ٢، أنى هالة المود إلى إرتكات جريمة من أنى هالة المود إلى إرتكاب جريمة من أنى هالة المود إلى إرتكاب جريمة من المسنة ١٩٦٦ يشسأن مراقبة الإغنيسة المعدة لا تجاوز سنة ، كما لها أن تحكم والبيانات التجاريسة والقسانون رقم ١٠ | والبيانات التجاريسة والقسانون رقم ١٠ | المحكمة أن تفضى بغلق المنشأة المخالفة رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات | الحبس مدة سسنة واحدة . ويجوز النزول بالعقوبة المقيدة للحرية عن ائتثين ألف جنيه ولا تجارز سنتين ألف | ثائتين الف جنيه ولا تجارز سنتين ألف | عن ثائتين ألف جنيه ولا تجارز سنتين من قانون العقوبات يجب فسي حالمة | ٥٠ من قانون العقوبات ، تكون العقوبة | ٥٠ من قانون العقوبات ، تكون العقوبة | ٥٠ من قانون العقوبات تكون العقوبية وتعتبر متماثلة في العود الجرائم موضوع الجريمة أيهما أكبر . الصادر بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ | بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ والمسادة | بحقوق العمال قبل المنشأة . والجرائم المنصوص عليها في القانون | ١٦ من القانون رقم 1 لسنة 1992 في موضوع الجريمة أيهما أكبر لسنة ١٩٦٦ بشان مراتبة الأغذية المنصدوص عليها في مسذا البسائون | وتعتبر متماثلة فسى العسود الجرائسم والمادة ١٢ من القانون رقع ١ لسنــة وتنظيم تداولها ، وتسانون الزراعة رقم ٥٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالملامات والجزائم المنصوص عليها في القانون موضوع للجريمة أيهما لكبر . العكم على المقهم بعقوبتي العيس ونشر العكم أو لمنقه وتدعير الجرائم لنتسوم عليها في هذا اللقا عن والجرائ والمقاييس والمكاييل وكذلك الجسرائم رقسم ٢٠ لسسنة ١٩٢٩ للموازيسن والبيانات التجارية والمادة ١٣ من قانون المنصوص عليها في أي قانون آخر.

الني في القانون رقمم ٤٨ لسنه

1381

بتعديل احكام القانون رام ١٤ لستة ١٤١ النص في القانون رقم 181 لسنة 1998

مشروع القانون كما ورد من الحكوسه مشروع القانون كما عدلته اللجنه

النص في القانون رقم ٤٨ لسنة 1381

	القانون ووفقا للإجراءات المقررة بها .		القانون ووفقا للإجراءات المقررة بها .
-	والقراوات الصادرة تنفيذا لأحكام هذا		والقرارات الصادرة تنفيذا الأحكام هذا
الإجراءات .	وتعليلها في العمامل التي تحددها اللوائح		فى المعامل التى تحددها اللوائى
المسواد وفقا لما تستقوره الملسواتح من عينات من تلك المواد والقيام بفعصمهسا	عينات من تلك المواد والقيام بفحصمها		من تلك المواد والقيام بفحصها وتحليلها
ولهم الدق في أن يأخذوا عينات من تلك   وعلى مأمورى الضبط القضائي أخـــذ   على أصلها .	وعلى مأمورى الصبط القضائى أخسذ	على أصلها .	ولمأمورى الضبط القضائي أخذ عينات
مادة ١١ "فقرة ٣ "	مادة (۱۱ فقرة ۲):	مادة (۱۱ فقرة ۲):	مادة (١١) فقرة ٣ :
			بقمع التدليس والفش .
		-	المنصوص عليها في أي قانون آخر
		-	الوزن والقياس والكيل ، وكذلك الجرائم
-			من القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٤ في شـأن
			والبيانات التجارية والمادتين ١٩، ١٩
	قانون آخر بقمع الغش والتدليس .	آخر بقمع الغش والتدليس .	رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات
ī	وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي	وكذلك الجرائم المنصوص عليها في أي الجرائم المنصوص عليها في أي قانون والجرائم المنصوص عليها في القانون	والجرائم المنصوص عليها في القانون
	١٩٩٤ في شأن الوزن والقياس والكيل	شأن السوزن والقيساس والكيسل وكذلسك	١٩٩٤ في شأن الوزن، والقياس والكيل أشأن السوزن والقياس والكيل وكذلك المنصسوص عليها فسي مسذا التسانون

۹۳ النسم في القانون رقم ۲۸۱ لستم 1۹۹۶ مشروع القانون كما ورد من الحكوسه مشروع القانون كما عدلته اللجنه بتعديل احكام القانون رقم ۶۸ لسنة ۱۹۴۱

النص ضي القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ -

	المخالفة لمدة لا تجاوز سنة ، كما يجوز	المقالفة لمدة لا تجاوز سنة ، كما يجوز المقالفة لمدة لا تجاوز سنة ، كما يجوز ٢٠٢١ مكررا من هذا القاسون بطريق	٣٠٣،٢،٢ مكررا من هذا القانسون بطريق
-	المحكمة أن تستضي يغلسق المنشأة	للمحكمـة أن تــقضى يظــق المنشــأة	المعكمة أن تسقضي بطبق المنشساة   للمعكمية أن تسقضي بطبق المنشساة   وقبع اللعل بالمخالفة لأحكام المبواد :
	۲،۲،۲ مكررا من هذا القانون يجوز	٣،٣،٢ مكررا من هذا القانون يجسوز   ٣،٣،٢ مكررا من هذا القانون يجسوز  قانون العقوبات أو أي قانون آخر ، إذا	قانون العقوبات أو أي قانون آخر ، إذا
	الجزائم المنصوص عليها فسي المواد	العِرائم المنصوص عليها فسي العواد   العِرائم المنصوص عليها فسي العواد   دون إخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها	دون إخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها
	في حالة الحكم بالإدائة في إحدى	في حالة الحكم بالإدائة في إحدى   في حالة الحكم بالإدائة في إحدى   مادة (١) مكررا(١) :	مادة (١) مكررا(١) :
	مادة (٨) مكررا :	مادة (٨) مكورا :	الآليان :
	يرقع (٨) مكزرا نصمها الآتى :	برقع (٨) مكررا نصمها الآتي :	المكرراو المكررا (١) ، نصها
	لسنة ١٩٤١ المشار إليه مادة جديدة	لسنة ١٩٤١ المشار إليه مادة جديدة  لسنة ١٩٤١ المشار إليه مادة جديدة   المشار إليه ، مادتان جديدتان برقمسى	المشار إليه ، مادتان جديدتان برقمسى
	تضاف إلى نصوص القانون رقم ٤٨	تَضَافَ إلى نصوص القانون رقم ٨٤   تَضَافَ إلى نصوص القانون رقم ٨٤   تَضَافَ إلى القانون رقم ٨٤ لمنة ١٩٤١	تضاف إلى القانون رقم 14 لسنة 1961
	(المادة الثالثة)	(السادة القائلة)	(المادة الثالثة)
	١٩٤١ المشار إليه .		١٩٤١ المشار إليه .
	في نصوص القانون رقم ٤٨ لسنة		فى نصوص القانون رقم 14 لسنة
	"مراسيم "كلمة "قرارات "أينما ورنتا		" مراسيم " كلمة " قرارات " أينما وردتنا
	من الوزير المغتص ". ويستبدل بكلمة		من الوزير المختص ". ويستبدل بكلمة
	يستبدل بكلمة " مرسوم " عبارة " قرار	على أصلها	يستبدل بكلمة " مرسوم " عبارة " قرار
	(المادة الثانية)	(المادة الثانية)	(المادة الثانية)

(۱) مضافة بالقانون رقم ۲۸۱ لمنة ۱۹۹۴ .

الني في القانون رقم ٨٨ لسنــه

	نشره	ت <u>ا</u> ره	الشخص المعنوى جنانيا عن الجرائم
	ويعمل به إعتبارا من اليوم المثالي لمثاريخ	ويعمل به إعتبارا من اليوم التالي لتاريخ   ويعمل به إعتبارا من اليوم التالي لتاريخ   المنصموص عليها في القانون ، يسأل	المنصموص عليها في القانون ، يسأل
-	ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ،	ينشر هذا الثانون في الجريدة الرسمية ، إينشر هذا الثانون في الجريدة الرسمية ، أدون إخلال بمسئولية الشخص الطبيمي	دون إخلال بمسئولية الشخص الطبيعى
	(المادة الرابعة)	(المادة الرابعة)	مادة (۱) مكررا <sup>(۱)</sup> :
			<b>9</b>
	المنصوص عليها في المادة (١٠).		أو باحدى هتين العقويتين .
-	الرخصة وجوبيا في حالة الحكم بالعقوبة		المنصوص عليها في المواد سالفة الذكر
	ويكون الحكم بظق المنشأة وبالغاء		الحدد الأقصسي المقسرر للفرامسة
	بالإدانة خلال شهر من تاريخ صدورها المنصوص عليها في المادة ١٠.	المنصوص عليها في المادة ١٠.	ثقل عن ألف جنيـــه ولا تجاوز نصف
	الأشتراكي بالأحكام النهانية الصادرة	الاشتراكي بالأحكام النهائية الصادرة الرخصة وجوينا في هالة الحكم بالعقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وبنرامة لا	الحبس مدة لا تزيد على سنة وبفرامة لا
	وتخطر النيابة العامسة المدعى العسام	وتغطر النيابة العامة العدعى العسام ويكون الحكم بغلق العنشاة وبالغماء الإخلال بواجب الرقابة تكون العقوبة	الإخلال بواجب الرقابة تكون العقوبة
	لها أن تحكم بإلغاء رخصتها .	لها أن تحكم بإلغاء رخصتها .	الإمسال أو عدم الإحتياط والتحرز أو
	متروع القانون تقا ورد منن الحقوصة		بتعديل احكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
1981	18		النص في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤

(١) مضافة أيضا بالقانون رقع ٢٨١ لمسنة ١٩٩٤ .

( حسنی مبارك )

٩ ديسمبر سنة ١٩٩٤ م

تسسس هذا القانون بضاتم الدولة ، وينفذ المنصوص عليها في هذا التنانون إذا وقعت لحسابه أو بإسمه بواسطـة أحد كانون من قوانيتها . أحيزته أو معتليه أو أحد الماملين لديه .

صدر برناسة الجمهورية ٦ رجب ١٤١٥ هـ المواقق

بتعديل احكام القانون رقم 14 لسنة 1981 النص في القانون رقم 8 \ السنة ١٩٩٤ ه. شروع القانون كا ورد من الحكوسه مشروع القانون كا عدلته اللجنه

الني ضي القانين رقـم ٤٨ لمنة

کتانون من قوانینها . (حسنی مبارك) صدر برناسة الجمهوریة فی ۲۱ رجب ويعمل به إعتبارا من اليوم التالى لتاريخ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، أو بإلغاء الترخيص في مزاولة النشاط النشاط المدة لا تزيد على خمس سنوات وفى حالة العود يجوز الحكم بوقف المتعلق بالجريمة لمدة لا تزيد على سنة أن تكضى بوقف نشاط الشخص المعنوى الجريمة التي وقعت . ويجوز للمحكمة ويحكم على الشخص المعنوى بغراسة تمادل مثل النرامة المعاقب بها عن ١٤١٥ هـ ( ١٤ ديسمبر ١٩٩٤م ) (المادة الرابعة) . ن<del>ا</del>نيا

1381

## الخاتمة

=====

لقد تصدى المشرع فى القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٨ ، بالردع اللازم لظاهرة الغش التجارى التى أصبحت وجها قبيحا لسلوك بعض أفراد المجتمع.

فكان لزما عليه العمل على تطوير التشريع حتى يواجه ماعساه أن يستجد من صور مستحدثه لهذا النشاط الآثم ، أو ماعساه أن يحقق به مزيدا من الردع اذا وجد أن الظاهرة لم يجد معها ردعا سابقا .

وعلى هذا النهج سار المشرع المصرى في تطور معالجته لظاهرة الغش التجارى منذ عام ١٨٨٣ وحتى الأن .

فبعد أن كانت معالجته لهذه الظاهرة تقتصر على نص واحد فى قانون العقوبات ، ارتأى عام ١٩٤١ أن يفرد للأمر قانونا خاصا فأصدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

ثم أخذ يتابع المشرع ما يستجد من أمر ليجرى على هذا القانون تعديلات كان آخرها وأبرزها ذلك التعديل الذى تم بموجب القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٠ .

على أن استمرار هذه الظاهرة وتفاقمها في ظروف أخذت فيها البلاد بسياسة تحرير التجارة ورفع القيود من طريقها ، تمكينا

لرخاء منتظر تسعى الدولة لتحقيقه بكل السبل ، يستوجب حتما تحقيق أقصى حماية ممكنة للمستهلكين أيا وأينما كانوا ، بل أن هذه الحماية لتمتد فى حقيقتها لتصل إلى كل الشرفاء من التجار والمنتجين والصناع والزراع .

ومن أجل حماية أكبر للمستهاك ، ومكافحة الجشع والغش التجه المشرع إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لمواجهة المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع ، وتحقق ذلك بإصدار القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ بتعديل بعض أحكام القانون السابق وكان من أهم المحاور التي قام عليها هذا القانون :

=== تشديد العقوبات المقررة فيه ، سواء فى ذلك العقوبة المقيدة للحرية لتتناسب مع الآثار الخطيرة التى باتت تنجم عن الغش ، أو العقوبات المالية لتناسب عنصر الردع فيها مع ما يستهدف الجناة تحقيقه من الربح الحرام معم إستحداث جزاء الغلق ووقف النشاط الإقتصادى للشخص المعنوى المتعلق بالجريمة التى وقعت وإلغاء ترخيص المنشأة .

#### ثانيا :

--- التعامل مع الحالات التى تنجم عنها آثار خطيرة على صحة الإنسان أو الحيوان ، ومعاملة واحدة سواء أكانت هذه الآثار وليدة عش الأغنية أو غش العقاقير أو النباتات الطبية أو الأدوية أو انتهاء تاريخ صلاحيتها . وهو ما يخالف ما جرى به الأمر فى القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٠ بعد تعديله بموجب القانون رقم ١٩٨٠

حيث يفرض العقوبة الأشد في هذا الصدد لغش العقاقير الطبية وحدها مميزا بين ماهو ضار بصحة الإنسان وماهو ضار منها بصحة الحيوان .

ثالثا: استحداث الأحكام الكفيلة بمعالجة الصور الإجرامية التى كشف عن ظهورها الواقع العملى . فكان تأثيم الإستيراد أو الجلب للبلاد مواد مغشوشة أو فاسدة أو انتهى تاريخ صلاحيتها مع العلم بذلك . كذلك مد نطاق التجريم إلى الأفعال التى تقع بالمخالفة لأحكام المواد (٢، ٣، ٣ مكرر) بطريق الإهمال ، أو عدم الإجتياط والتبصر ، أو الإخلال بواجب الرقابة .

رابعا: أقر هذا القانون المسئولية الجنائية للشخص المعنوى وهذه إضافة جديدة في مجال قانون العقوبات.

# قائمة المراجع

\_\_\_\_\_

أولا: المراجع العربية:

\_\_\_\_

(أ) كتب عامة:

عثمان

١- الدكتور أحمد فتحى سرور الوسيط في قانون العقوبات،

القسم العام سنة ١٩٩٠ ، دار

النهضة العربية .

الجرائم الضريبية سنة ١٩٩٠،

دار النهضة العربية .

٢\_ الدكتورة أمال عبد الرحيم شرح قانون العقوبات

الإقتصادي في جرائم التموين ،

دار النهضة العربية سنة ١٩٨٤

٣ الدكتور حسنى الجندى الحماية الجنائية للمستهلك،

الكتاب الأول ، قانون قمـع

التدليس والغش ، دار النهضــة

العربية سنة ١٩٨٥ .

الدكتور عبد الحميد الجرائم المالية والتجارية ،
 الشواربي منشأة المعارف بالاسكندرية

سنة ١٩٨٥ .

الدكتور عبد الرؤوف مهدى المسئولية الجنائية فى الجرائم
 الإقتصادية ، رسالة دكتوراة ،
 القاهرة سنة ١٩٧٤ .

٦- الدكتور مأمون محمد سلامة قانون العقوبات القسم العام سنة
 ١٩٩١ ، دار النهضة العربية .

٧ـــ الدكتور محمود محمود الجرائم الإقتصادية في القانون مصطفى
 المقـــارن ، الجـــزء الأول ، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٣ .

٨ــ الدكتور محمود نجيب شرح قانون العقوبات ، النظرية حسنى
 العامة للجريمة ، القسم العام سينة ١٩٨٨ ، دار النهضية العربية .

# ( ب ) كتب شرعية :

.

١\_ سنن أبو داود مجلد ٣ ص ٧٨٧ .

۲\_ سنن این ماجه مجلد ۳ ص ۷٤۹ .

٣\_ الشوكاتي نيل الأوطار مجلد ٥ص ١٣ ١٣

٤ ـ سنن صحيح مسلم مجلد ١ ص ٩٩ .

# (ج) القواتين والمذكرات الايضاحية :

١\_ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش .

٢\_ القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ( الوقائع المصرية في ٣ يونيه سنة ١٩٤٨ \_ العدد ٢٨).

٣- القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ( الوقائع المصرية في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ... العدد ١١٩) .

٤\_ القانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ ( الوقائع المصرية في ٣ من الكتوبر سنة ١٩٥٥ ـ المدد ٨٣ مكرر ) .

٥- القاتون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ( الجريدة الرسمية في ١٠ من يوليو سنة ١٩٦١ ـ العدد ١٥٣ ) .

٦- القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٨٠ ( الجريدة الرسمية في ٣١ من
 مانو سنة ١٩٨٠ ــ العدد ٢٢ مكرر ) .

٧- القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ ( الجريدة الرسمية في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٤ - العدد ٥٢ تابع) .

٨ نشرة مجلس الشعب العدد الثالث في ١٧ ــ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٩٤ .

٩\_ تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الشنون الدستورية ومكتب لجنة الشنون الصحية والبيئة عن مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التدليس والغش .

١٠ المذكرة الايصاحية للقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ لقمع التنليس
 والغش .

١١ المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام
 القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

### ثاتيا: المراجع الأجنبية:

- 1- Guyot Sinnet l'Entreprise et le Consommateur cd. E.T.P. paris 1980-V-ARieg la protection du Consom ateur,Ropport aux les journées juridiques franco americaines 1-4 novnou 1979.
- 2- Louis Betchen: De la Repression de la fraude dans les Conventions juridiques en Droit penal français et son application au delit de fraude dans les ventes de marchandies, Thése, paris 1944.
- 3- Jacques vivez : Traite des fraude paris 1958 .
- 4- Raymond A Dehove :le reglementation des produits alimentaires et non alimentaires Repression des fraudes et Controle de la qualité, 8 ém, Ed paris 1974.
- 5- Gay-Alex Gallon : le service de la repression des fraude et du Controle de la qualité Thése paris 1974-p.15.

- 6- Jean Anteric : De la repression des fraudes en matiér de vins Thése lyon 1935 . p. 19 .
- 7- DREYFUS . Dol civil et Dol Crimnal Thése 1907
- 8- CHEMIL Hait Benqû la responsabilité pénal des Jroupements des personnes morales, paris 1932.
- 9- Voleur , la responsabilité pénal des personnes morales dans les Droits français et anglo Americain These 1931 .
- 10- Levasseur. les personnes morales vicimes , auteurs , Revue de Droit penal et de Crimin ologie , 1954 .

		القهرس
	الصفحة	الموضوع
	1	متدمة
ſ		أهمية تجريم الغش والتدليس في القانون والشريعة
•	1	الإسلامية
	١	( أولا ) في القانون
	٤	( ثانيا ) في الشريعة
	۸	خطة الدراسة
	• .	المطلب الأول
	, 4	تشديد العقوبات
	4	( أولا ) المادة الأولى من القانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤
	11	( ثانيا ) المادة الثانية من القانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤
	10	( ثالثا ) المادة الثالثة من القانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤
	١٨	( رابعا)المادة الثالثة مكرر من القانون ۲۸۱ لسنة ۱۹۹۶
	۲.	( خامسا ) المادة الرابعة من القانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤
	**	(سادسا) المادة الخامسة من القانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤
,	77	( سابعا ) المادة الثامنة من القانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤
1 ,	14	( ثامنا ) المادة العاشرة من القانون ٢٨١ لسنة ١٩٤٤
	44	(تاسعا) المادة الحادية عشر من القانون ٢٨١ لسنة ١٩٩٤
		المطلب الثاتي
	44	إضافة جزاءات جديدة
	٣.	غلق المنشأةغلق المنشأة

. dem

٣.	أ ــ الطبيعة القانونية للغلق
- 44	ب ــ الغلق في التشريع المقارن
75	جـ ـ رأينا في الموضوع
	المطلب الثالث
<b>T</b> 0	مد نطاق التجريم
	( أولا ) تجريم الإستيراد أو الجلب لمادة مغشوشـــة أو
40	فاسدة
٣٥	أ _ علة التجريم
٣٦	ب ــ أركان الجريمة
٣٦	العنصر الأول: محل التجريم
. **	العنصر الثاني: الركن المادي
79	العنصر الثالث: الركن المعنوى
79	جـ ــ العقوبة
٤.	( ثانيا ) تجريم الإهمال أو عدم الإحتياط والتحرز
٤١	أ ــ مدلول الخطأ غير العمدى
£ Y	ب _ صور الخطأ غير العمدى
	جـــ الجرائم التي تقع بطريق الإهمال وعدم الإحتياط
• • •	والتعرز
	الجريمة الأولى: غش الأغنية الخاصة بالإنسان
££	والحيوان أو العقاقير أو النباتات
	الجريمة الثانية: حيازة أغنية أو حاصلات أو عقاتير
£o	مغشو شةأو فاسدة

	الجريمة النالكة: جريمة إستيراد أو جلب أعدية معسوسة
٤٧	أو فاسدة
٤٧	العقوبة
	المطلب الرابع
٤٨	مسئولية الشخص المعنوى
	١ عدم مسئولية الشخص المعنوى جناتيا بدون نص
٤٩	صريح
١ (	٧_ المسئولية عن فعل الغير
7	(أ) الجرائم الإقتصادية
۲۹	أولا : جرائم التموين
۲	ثانیا : جرائم التسعیر الجبری
۳,	ثالثاً : جرائم الإستيراد والتصدير
00	( ب ) جرائم النشر
7	ام _ أساس المسئولية عن فعل الغير
<b>Y</b>	رأينا في الموضوع
٨	العقوبة
9	أ ـ عقوبة بسيطة
٩	ب ــ حالة العود
	المطلب الخامس
. 1	إلغاء قرينة العلم لعدم دستوريتها
١	تمهيد
11	١- قرينة العلم في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١

7	<ul> <li>٢ــ إلغاء قرينة العلم في القانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤</li> </ul>
٦	ملحق
	(أو لا) مذكرة ايضاحية بشأن تعديل بعض أحكام القانون
٦٠	رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١
Y	(ثانيا) تقرير اللجنة المشتركة
	(ثالثًا ) أهم التعديـــلات التــى وردت علــى أحكــام القــانون
<u>"y</u>	( )
•	الخاتمة
۹.	قائمة المراجع
•	أولا: المراجع العربية
	أ _ كتب عامة
	ب ـ كتب شرعية
	ج القوانين والمذكرات الايضاحية
1.	ثانيا: المراجع الأجنبية
1.	القهرس

رقم الايداع ۹۰ /۲۲۲۲ I.S.B.N. 977 - 04 - 1338 - 0 ن المراعة من المراعة

.

•

,